وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

جامعة العربي التبسي – تبسة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم: التاريخ و الآثار

UNIVERSITY LARBI TEBESSI – TEBESSA
UNIVERSITE LARBI TEBESSI – TEBESSA-

الميدان: علوم إنسانية و اجتماعية
الشعبة: علوم إنسانية
التخصص: تاريخ الثورة الجزائرية

تطور الحكومة المؤقتة من التأسيس إلى مؤتمر طرابلس 1958م –1962م

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر " ل.م.د "
دفعة: 2019

إعداد الطالبتين:
- العايب يمينة
- مزهود إيمان

إشراف الأستاذ:
- حفظ الله بوبكر

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
حيمر صالح	أستاذ محاضر أ	رئيسا
حفظ الله بوبكر	أستاذ تعليم عالي	مشرفا ومقررا
غانم العربي	أستاذ مساعد أ	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهوريـــــة الجزائريـــــة الديمقراطيـــــة الشعبيـــــة
وزارة التعليـــــم العـــــالي و البحـــث العلمـــي
جامعـــــة العربـــي التبســـي- تبســـة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار

تعهد

أنا الموقع أسفله

الطالب (ة): ...العايب يمينة.....

صاحب بطاقة التعريف الوطني رقم: ..106263137.. الصادرة بتاريخ: ..2017/10/13..

والمكلف بإنجاز مذكرة تخرج ماستر في تخصص: تاريخ الثورة الجزائرية.

المعنونة بـ :

.....تطور الحكومة المؤقتة بين التأسيس والمؤتمر.....
.....طرابلس 1958م-1962م.....
.....

أتعهد أنني التزمت بمراعاة كافة معايير الأمانة العلمية في إنجاز البحث المذكور أعلاه، وفي حالة مخالفتي لذلك أتحمل جميع التبعات القانونية.

تبسة في: 20/5/2019.

إمضاء وبصمة الطالب

العايب

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة العربي التبسي- تبسة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار

تعهد

أنا الموقع أسفله

الطالب (ة): .....مزهود لبيات.....

صاحب بطاقة التعريف الوطني رقم: .....24.97.29..... **الصادرة بتاريخ:** ...2020/03/16...

والمكلف بإنجاز مذكرة تخرج ماستر في تخصص: تاريخ الثورة الجزائرية.

المعنونة بـ :

.....دور الحكومة المؤقتة في مفاوضات سويسرا لوقف إطلاق النار.....

.....

.....1961 - 1962.....

أتعهد أنني التزمت بمراعاة كافة معايير الأمانة العلمية في إنجاز البحث المذكور أعلاه، وفي حالة مخالفتي لذلك أتحمل جميع التبعات القانونية.

تبسة في : 20/5/2019.

إمضاء وبصمة الطالب

28 ماي 2019

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة العربي التبسي- تبسة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار

الرقم : ..... /ق.ت.آ/ ك.ع.ا.ا/ج.ع.ت.ت/ 2018

إذن بالطبع

أنا الموقع أسفله الأستاذ(ة) : ..... حفظ الله بوبكر .....

المشرف على مذكرة تخرج : ماستر ☒ ماجستير ☐ دكتوراه علوم ☐ دكتوراه ل.م.د ☐

المعنونة بـ :

..... دور الحكومة المؤقتة في تنسيق الكفاح المسلح .....
..... في الجزائر 1958-1962 .....

تخصص :

..... تاريخ الثورة الجزائرية .....

من إعداد الطلبة:

- 01 ..... العايب سمينة .....
- 02 ..... مزهود لبنات .....

أشهد بأن المذكرة تستوفي كل الشروط العلمية والمنهجية، وعليه أوقع هذا الإقرار والإذن بالطبع.

تبسة في 20/05/ 2018.

إمضاء الأستاذ المشرف

شكر و عرفان:

{....رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي و أن أعمل صالحا ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين....}.

سورة النمل الأية19.

نتوجه بالشكر إلى الله عز وجل الذي وفقنا في إنجاز هذه المذكرة،كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف حفظ الله بوبكر الذي كان مساندا لنا في تقديم توجيهات و إرشادات قيمة في سبيل إنجاز هذه الدراسة حفضه الله و بارك له في عمره.

كما نتوجه بالشكر أيضا إلى كافة أساتذة قسم التاريخ بجامعة تبسة، الذين بذلوا كل الجهود في سبيل تكويننا و ساعدونا على اكتساب العلم.

كما نشكر كل الأصدقاء و الزملاء الذين ساعدونا من قريب أو بعيد.

قائمة المختصرات

ط	الطبعة
ع	العدد
ج	الجزء
(د.ط)	دون طبعة
(د.س)	دون سنة
(د.م)	دون مكان
CCE	Comité de coordination et d’exécution
CNRA	Conseil national de la révolution Algérienne
COM	Comité d’organisation militaire

العنوان	الصفحة
المقدمة	أ–د
الفصل التمهيدي: التطورات السياسية والعسكرية للثورةالجزائرية 1956–1962م	6–12
الفصل الأول: الظروف المحيطة بتأسيس الحكومة المؤقتة	14
أولا: الظروف الداخلية	14
1–1الظروف السياسية	19
1–2 الظروف العسكرية	21
1–3:الظروفالاجتماعية	24
ثانيا :الظروف الخارجية	24
ثالثا: ظهور الحكومة المؤقتة وردود الفعل	28
3–1:ظهور الحكومة المؤقتة	28
3–2: ردود الفعل	29
موقف لداخل	29
المواقف الدولية	35
1_ موقف الدول العربية	35
2– موقف الدول الشيوعية	36
3_ موقف الدول العالم الثالث	36
4_ موقف الدول الرأسمالية	37
الفصل الثاني: تطور الحكومة المؤقتة 1958م–1962م	40

أولا : الحكومة المؤقتة الأولى	40
ثانيا: الحكومة المؤقتة الثانية	41
ثالثا: الحكومة المؤقتة الثالثة	42
رابعا: الصعوبات التي واجهتها	43
الفصل الثالث: الانعكاسات على الثورة	51
أولا: المفاوضات	51
ثانيا: مؤتمر طرابلس	57
خاتمة	61
الملاحق	64
قائمة المصادر والمراجع	76

مقدمة

1/ التعريف بالموضوع:

لقد شهدت الثورة الجزائرية منذ اندلاعها عدة تطورات مكنتها من سماع صوتها دوليا وتدويل قضيتها أيضا إلا أنها في البداية لم تخضع لتنظيم محكم إلا بعد أن تم انعقاد مؤتمر الصومام في20 أوت 1956م الذي من خلاله استطاعت الثورة أن تكسب عدة مؤسسات سواء كانت سياسية أو عسكرية نذكر منهم :

المجلس الوطني للثورة الجزائرية CNRAفهو بمثابة مؤسسة تشريعية وكذلك لجنة التنسيق والتنفيذ CCEوهي عبارة عن جهاز تنفيذي للمجلس الوطني .

لكن هناك صعوبات واجهتها هذه اللجنة جعلتها تحل محلها حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية وبهذا تم تأسيس هذه الأخيرة في 19 سبتمبر 1958 م لكي تكون الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري وبالتالي شهدت هذه الحكومة عدة تطورات منذ تأسيسها بظهور ثلاث حكومات متتالية لبعضها البعض وتمكنت من إجبار فرنسا في الدخول إلى مفاوضات إلى أن تم دراسة نص الاتفاقيات من خلال انعقاد مؤتمر طرابلس في 1962م واسترجاع السيادة الوطنية للشعب الجزائري.و من هنا جاء عنوان هذه المذكرة : **تطور الحكومة المؤقتة من التأسيس إلى مؤتمر طرابلس 1958-1962م .**

2/أهمية الموضوع:

يعتبر هذا الموضوع بالغ الأهمية لأنه يحتوي على هيئة أو مؤسسة جاءت أيام الثورة التحريرية و ذلك من أجل أن تسترجع السيادة و تحقق الاستقلال للشعب الجزائري .

3/أسباب اختيار الموضوع:

لقد تعددت أسباب اختيار هذا الموضوع منها ما هو موضوعي ومنها ما هو ذاتي فمن **الأسباب الذاتية** التي جعلتنا نختار هذا الموضوع :

1/ فرض الموضوع لنفسه.

2/ الرغبة في دراسة هيئة أو مؤسسة كانت لها دور كبير أثناء الثورة التحريرية.

أما الأسباب الموضوعية:

1/البحث عن أهم الظروف الداخلية والخارجية التي أدت إلى ظهور حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية .

2/ معرفة كيف تم تأسيسها واهم ردود الفعل حولها.

3/ محاولة معرفة تطورها وأهم العراقيل التي واجهتها وكيف تعاملت معها.

4/ معرفة انعكاساتها على الثورة.

4/ إشكالية الموضوع:

فيما تمثل تطور الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية منذ 1958م إلى غاية 1962م؟

و تتفرع عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات من بينها:

1/ ماهي أهم الظروف التي ساهمت في تأسيس الحكومة المؤقتة ؟

2/ كيف كانت ردود الفعل حول تأسيسها ؟

3/ ماهي أهم الصعوبات التي واجهتها ؟

4/ كيف كانت انعكاساتها على الثورة ؟

5/ خطة البحث:

وللإجابة عن هذه الإشكالية اعتمدنا على الخطة المكونة من مقدمة وأربعة فصول وخاتمة.

الفصل التمهيدي: التطورات السياسية والعسكرية للثورة الجزائرية 1956م-1958م.

عالجنا فيه إلى أهم التطورات التي شهدتها الثورة التحريرية من 1956م -1958م سواء كانت سياسية أو عسكرية.

الفصل الأول:الظروف المحيطة بتأسيس الحكومة المؤقتة.

حيث تطرقنا فيه إلى أهم الظروف سواء الداخلية أو الخارجية التي من خلالها تشكلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كذلك عالجنا تأسيسها إلا أن هناك اختلاف في المواقف سواء في الداخل أو الخارج فدرسنا ردود الفعل حولها.

الفصل الثاني:تطور الحكومة المؤقتة 1958م-1962م.

تناولنا فيه إلى تشكيلات الحكومة المؤقتة بحيث كانت الأولى والثانية برئاسة فرحات عباس أما الثالثة برئاسة بن يوسف بن خدة. وبذلك تعرضت الحكومة المؤقتة إلى عدة عراقيل حيث درسنا أهم هذه الصعوبات التي كانت تواجهها.

الفصل الثالث: الانعكاسات على الثورة.

تطرقنا فيه إلى المفاوضات التي كانت بين الجزائريين والفرنسيين فظهرت بنوعين سرية وغير سرية وكلف المجلس الوطني للثورة الجزائرية بعقد اجتماع في طرابلس في 23-27 فيفري1962م بغرض النظر في الاتفاق الذي توصلوا إليه في إيفيان.

وفي النهاية توصلنا إلى خاتمة حيث تعرضنا إلى النتائج التي استخلصناها من خلال بحثنا هذا.

6/ المنهج المتبع:

ولقد اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج التاريخي السردي وذلك في سرد الأحداث التاريخية التي مرت بها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

وكذلك على المنهج التاريخي الوصفي من خلال وصف التطور الذي شهدته الحكومة المؤقتة منذ الإعلان عن تأسيسها.

و المنهج التاريخي التحليلي وذلك بتحليل بعض الوقائع والأحداث التي شهدتها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

7/ تقييم المصادر و المراجع:

اعتمدنا في دراسة هذا الموضوع على جملة من المصادر والمراجع المختلفة من أهمها:

1-سعد دحلب: المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر.

2- علي كافي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962م.

3- عمر بوضربة: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

4- ميلودي سهام: علاقة الحكومة المؤقتة بقيادات جيش التحرير الوطني (سبتمبر 1958م / مارس 1962م).

8/الصعوبات:

- دراسة موضوع الحكومة المؤقتة من كافة جوانبها مما صعب علينا بالإتيان بالجديد.

الفصل التمهيدي:
التطورات السياسية والعسكرية للثورة الجزائرية
(1956-1958م)

لقد عرفت الثورة التحريرية عدة تطورات أثرت في مسارها فعل المستوى السياسي والعسكري تم انعقاد مؤتمر الصومام في 20أوت 1956م[1]، وقد كان محطة تاريخية حاسمة لتنظيم الثورة سياسيا وعسكريا وتوحيد القيادة وتحديد استراتيجية العمل وتوضيح الموقف من مختلف القضايا.

وبفضل هيكلة الثورة بموجب مؤتمر الصومام قطعت الثورة أشواطا في مواجهة السياسة الفرنسية والحاق الهزيمة بمخططاتها الجهنمية، فأقرت القرارات السياسية لتنظيم النشاط السياسي بتشكيل المؤسسات القيادية [2] من أهمها:

تأسيس المجلس الوطني للثورة: وهو ففي الحقيقة عبارة عن البرلمان أو السلطة التشريعية في الجزائر يجتمع أعضاءه عندما تسمح لهم الظروف السياسية والقتالية بالبلاد وتشكل المجلس الوطني للثورة الجزائرية من17 عضوا دائما و17 عضوا إضافيا أي 34 عضوا في المجموع.[3]

والملاحظ على تشكيلة المجلس أنه ضم مختلف تيارات الحركة الوطنية، فبالإضافة إلى العناصر الثورية التي أشرفت على تفجير الثورة، ضمت القائمة عناصر اللجنة المركزية للانتصار الحريات الديمقراطية وعناصر الاتحاد للبيان الجزائري وجمعية العلماء وحتى من الحزب الشيوعي، كما أن تمثيل المجلس شمل العناصر الموجودة في الداخل والخارج كما مثلت هذه التشكيلة الشعب الجزائري أوسع تمثيل وبأصدق صورة ممكنة في مثل تلك الظروف، فكان هذا المجلس أصدق تعبير على الإرادة الشعبية في الجزائر وشكل هذا التمثيل الواسع لمختلف الأطراف الفاعلة في الساحة الوطنية في تلك الفترة تعبيرا قويا عن تجاوز استراتيجية المرحلة

[1]– ميلودي سهام، علاقة الحكومة المؤقتة بقيادات جيش التحرير الوطني(سبتمبر1958م/مارس1962م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تخصص الثورة الجزائرية 1954–1962م، جامعة وهران، 2010–2011م، ص2.

[2]– نوة نوي، صراع الحكومة المؤقتة الجزائرية وقيادة الأركان العامة لجيش التحرير وأثره على الثورة (1958–1962م)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013 –2014م، ص9.

[3]– عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت،2005 م، ص395.

الأولى للثورة والتي اقتصر فيها الاعتماد على العناصر فقط، ذلك أن تلك الاستراتيجية لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تحقق الانتصار على المستعمر الفرنسي الذي وظف كل إمكاناته الذاتية ومد يده إلى طلب يد المساعدة من الحلف الأطلسي والولايات المتحدة الأمريكية[1].

وأما عن طريق التعيين التي استعملت في تحديد العضوية في المجلس فقد كانت الأسلوب الأمثل لكي لا تعترض العملية مصاعب كثيرة، كما أنها تحقق سلامة الثورة في ظل ظروف الاحتلال.

أما عن نظام العمل داخل المجلس فهو الذي يحدد كل أشكال عمله وأن كل عضو في المجلس له الحق في عرض أي اقتراح أو تقرير يتبع اختصاصه على المجلس، كما أن للمجلس الحق في زيادة عدد أعضائه وذلك بموافقة ثلثي أعضاءه الحاضرين أو الممثلين أما عن المداولات في المجلس فإنه مشاركة كل الأعضاء مطلوبة والامتناع عن التصويت غير مقبول، ويعين المجلس الوطني للثورة الجزائرية مكتب له مكونا من ثلاث أعضاء فيما بين دوراته وهو مكلف باستدعاء المجلس الوطني للثورة في دورة عادية أو استثنائية بطلب ثلثي أعضاء المجلس[2].

بعدما تم إنشاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية وعين أعضاؤه في مؤتمر الصومام، عقد المجلس دورته الأولى بالقاهرة في 20أوت 1957م، وقد سبقت الدورة معطيات جديدة على الساحة وفقدت الثورة بعضها من أهم رموزها، وبعد أسبوع من الاجتماعات[3] قرر المجلس رفع عدد أعضاؤه من 34 عضوا إلى 54 عضوا[1]، وقرر كذلك إلغاء الفرق بين الإضافيين

---

[1]– عراب سليمان، زروالي حنان، الحكومة المؤقتة الجزائرية وأزمة القيادة (1958–1962م)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة عباس لغرور، خنشلة، 2015–2016، ص8.

[2] – المرجع نفسه، ص 8.

[3]– محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954–1962م، طبعة خاصة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954م، (د، م، س)،ص 85.

[1]– محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر1954–1962م، ج2، د– ط، منشورات اتحاد الكتاب العرب، د–م، 1999، ص.100

والأساسيين، كما رفع عدد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ من 5 إلى 9 أساسيين يضاف إليهم السجناء الخمسة كشرفيين.[2]

وبعد أزيد من سنتين يعود المجلس للانعقاد في دورته الثانية في طرابلس ما بين 16ديسمبر 1959م، و18جانفي 1960م، وقد سبق المؤتمر عدة أحداث شهدتها الثورة على جميع المستويات.[3]

وكذلك اجتمع المجلس الوطني في دورته الثالثة (9-27 اوت 1961) من قراراته: هيكلة الجيش ماديا وبشريا، فقد تقرر إنشاء هيئة أركان عامة جيش التحرير الوطني تتولى تنظيم أمور الجيش، وأما مهمتها الأخرى فإنها تتمثل في القيام بالإجراءات الضرورية من أجل إدخال قيادة الثورة إلى الجزائر وباختصار فإن الهدف من إنشاءها هو تنظيم وتوحيد أركان الجيش بالقاعدتين العسكريتين شرق وغرب البلاد.[4]

ومن المقررات الأخرى التي صادق عليها المجلس الوطني للثورة تلك المتعلقة بالسيادة الكاملة وتتمثل في ما يلي:

- حق الحكومة في التفويض على مبدأ تقرير المصير مع الرجوع إلى المجلس الوطني إذا ما تعلق الأمر بوقف إطلاق النار.
- تعزيز إمكانيات الثورة السياسية والعسكرية.
- بحث موقف مختلف الدول من القضية الجزائرية.
- دخول قادة الثورة وقادة الولايات إلى الجزائر.
- التسيير السليم للميزانية مع التقشف وتقليص عدد الموظفين.
- إدخال الأموال إلى الداخل مع تكوين لجنة للمراقبة والمحاسبة المالية.[1]

---

[2] – محمد العربي الزبيري، المرجع نفسه، ص 86.

[3] – المرجع نفسه، ص .86

[4] – عراب سليمان، زروالي حنان، المرجع السابق،ص9.

[1]– محمد عباس، ثوار...عظماء شهادات 17شخصية وطنية، د-ط، دار هومة، الجزائر،2005م، ص356.

لجنة التنسيق والتنفيذ: شكلت هي بدورها في مؤتمر الصومام، وهي بمثابة هيئة تنفيذية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية تقود عمليات الكفاح المسلح في شقيه السياسي والعسكري فهي عبارة عن مجلس حزب حقيقي وتوجهه جميع فروع الثورة، ومن اختصاصاتها الإشراف على جميع مرافق الثورة السياسية والعسكرية والدبلوماسية.

لجنة التنسيق والتنفيذ يكونها المجلس الوطني للثورة الجزائرية وهو المسؤول عن حلها بأغلبية الثلثين، ويخول لها سلطات واسعة فيما بين جلسات المجلس الوطني للثورة إلا فيما يخص القضايا المتعلقة بمصير مستقبل البلاد[1]، وتتكون هذه اللجنة الأولى من خمسة أعضاء[2] هم: – عبان رمضان[3]،– كريم بلقاسم[4]،– العربي بن المهيدي [5]،

[1] – محمد العربي الزبيري ، كتاب مرجعي ، المرجع السابق ، ص56.

[2] – زهير احدادن ، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954–1962م ، مؤسسة احدادن ، حسين داي ، القبة ، 2007، ص 31.

[3] – ولد عام 1920م ، في عائلة متواضعة في القبائل الكبرى ، ترك عبان الوظيفة العمومية عام 1945م ، ليتفرغ للنضال من أجل الاستقلال ، اعتقل عام 1950م ، كمناضل في حزب الشعب و التحق بمجرد اطلاق سراحه منذ 1955م بجبهة التحرير وهو الذي اعطى جبهة التحرير مؤسساتها و برنامجها ... أنظر : محمد حربي ، الثورة الجزائرية سنوات المخاض ، ترجمة نجيب عياد ، صالح المثلوثي ، د–ط ، موفم ، 1994م ، ص 185.

[4] – ولد في 14 ديسمبر 1922 م ، بدوار بلدية آيت يحي اوموس دائرة ذراع الميزان ، ولاية تيزي وزو ، شارك في التحضير للثورة و الاتساعات التي عقدتها اللجنة الثورية للوحدة و العمل ضمن لجنة الستة و اعداد بيان أول نوفمبر الذي قام بطبعه في قرية اغيلا امولا و شارك في اجتماع 24 أكتوبر 1954م ، آخر اجتماع للجنة الستة و تم فيه تحديد اليوم و الساعة لاندلاع الثورة التحريرية 1954–1962م . أنظر : محمد علوي ، قادة ولايات الثورة التحريرية 1954–1962م ، دار علي بن زيد ، بسكرة ، الجزائر ، 2013 م ، ص – ص 85–87.

[5] – ولد بدوار الكوهي (عين مليلة) سنة 1923م ، و زوال دراسته ببانتة تحصل على الشهادة الابتدائية في سنة 1937م ألقي عليه القبض غداة 8 ماي 1945م و بعد الإفراج عنه أصبح دائما بالحزب شارك في مؤتمر فيراير 1947م ، و في سنة 1954م ، أصبح عضوا بارزا في النواة الأولى لقيادة الاتجاه الحيادي شارك في ثورة 1 نوفمبر كذلك شارك في مؤتمر الصومام ، عين عضوا في لجنة التنسيق و التنفيذ أسر يوم 23 فبراير 1957م و نفذ فيه حكم الاعدام في 5 مارس 1957 م أنظر : محمد عباس ، ثوار... عظماء ، المرجع السابق ، ص 75.

- بن يوسف بن خدة[1]،
- سعد دحلب.[2]

حيث اتخذت الجزائر العاصمة مقرا لها [3] وكان ذلك المقر الدائم في الجبل بالرغم من أن أعضائها كانوا كثيري التنقل[4] فاختيار هذا المكان كان من أجل أن الأمن متوفر ووسائل العمل الثوري موجودة، وكذلك إمكانيات التنسيق بين جميع ولايات الداخل والخارج، فتعيش مع جيش التحرير الوطني وجماهير الريف حتى تتلمس الحقيقة وواقع الثورة وتعاين المشاكل الموضوعية.[5]

ومن أخطر القرارات التي اتخذتها هذه اللجنة قرار الإضراب العام لمدة 8أيام في الفترة 28جانفي و4فبراير 1957م،وهو القرار الذي ترتبت عنه خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من التراب الوطني وبذلك وصفت نفسها أمام امتحان عسير يتعلق بممارسة مبدأ أولوية الداخل على الخارج والوحيد الذي رفض الخروج من المجموعة هو العربي بن مهيدي.[6]

---

[1] – ولد بالبرواقية المدية في 20 فبراير 1923 م وبعد أن درس المرحلة الابتدائية بمسقط رأسه انتقل إلى معهد البليدة ومنه إلى كلية الطب فرع الصيدلة بالجزائر، كان بن خدة في قلب الأزمة التي عاشها حزب الشعب 1953–1954 وفي سنة 1955 التحق بالجبهة وأصبح من مساعدي عبان المقربين، وقد عين في مؤتمر الصومام عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ، شهد منصب وزير الشؤون الاجتماعية في الحكومة المؤقتة الأولى والثانية ثم أصبح رئيسا لها في أوت 1961 م، توفي في 4 فبراير 2003، ودفن بمقبرة سيدي يحي في العاصمة، أنظر: محمد عباس، رواد الوطنية، شهادات 28 شخصية وطنية، د–ط، دار هومة، بوزريعة، الجزائر، 2005، ص 98.

[2] – ولد سنة 1919 بقصر الشلالة تيارت، درس بمسقط رأسه بالمدية، في البليدة عين في مؤتمر الصومام عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ مكلفا بالإعلام والتوجيه، وعين في الحكومة المؤقتة الثانية أمينا عاما لوزارة الخارجية وفي الحكومة الثالثة وزيرا لنفس الوزارة توفي في 16–12– 2000 ودفن بمقبرة سيدي يحي (العاصمة)، أنظر محمد عباس، رواد الوطنية...، المرجع السابق، ص 173.

[3] – النصوص الأساسية لثورة أول نوفمبر1954م، لنداء أول نوفمبر ، مؤتمر الصومام ، مؤتمر طرابلس ، تصدير عبد العزيز بوتفليقة ، د– ط ، منشورات ANEP ، (د ، م، س) ، ص 48.

[4]– جعفر رتيبة، لجنة التنسيق والتنفيذ الجزائرية 1956–1958م، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر، 2013–2014م، ص52.

[5]– علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946–1962م، دار القصبة، الجزائر، د– س ص 106.

[6]– محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص– ص 97–98.

وكان لهذا الحدث أي مغادرة لجنة التنسيق والتنفيذ وانتقالهم إلى الخارج أثر سلبي انعكس على استمرار المقاومة في مدينة الجزائر وعلى قيادة المعارك على مستوى التوجيه والتنسيق، حيث استغلت السلطة الفرنسية هذا الظرف لتنشر وتبث بذور التفرق وإعطائها أبعاد وهمية تخدم مصالحها.[1]

كما اعتبر البعض هذا الانتقال أكبر خسارة تسجلها الثورة لكبار القياديين بالجزائر العاصمة بابتعادهم عن الداخل أين كان الصراع على أشده مع العدو الفرنسي، كما اعتبر البعض انتقالهم يسجل من النتائج المباشرة لإضراب الثمانية أيام.

عند مغادرة لجنة التنسيق والتنفيذ الجزائر العاصمة أوكلت صلاحياتها المتعلقة بالمنطقة المستقلة ذاتيا إلى عبد المالك تمام، فقرر الأربعة الباقون من لجنة التنسيق والتنفيذ الانتقال كريم بلقاسم، سعد دحلب، عبان رمضان، بن يوسف بن خدة إلى مدينة البليدة ومنها افترق بن خدة وكريم بلقاسم اتجها نحو الشرق مرورا بالولاية الثالثة ثم الثانية ثم تونس، أما عبان رمضان وسعد دحلب اتجها نحو الغرب مرورا بالولاية الخامسة ثم وصلا إلى المغرب ومنها التحقا بتونس مع رفقائهم.

وقد استقرت اللجنة في تونس لقربها من الجزائر، وكذلك من أجل الحصول على الأسلحة لتموين الثورة، بعد هذا انتقل أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ إلى القاهرة في نهاية جوان 1957م،واستدعت أعضاء المجلس الوطني للثورة لعقد اجتماع في القاهرة وكان ذلك في الفترة ما بين 20إلى 27أوت 1957م وحضر هذا الاجتماع 23عضوا.[2]

و قد توصل هذا الاجتماع إلى القرارات التالية:

[1] - سابق سهام ، حمداوي دليلة ، الثورة في عامها الرابع *معركة الجزائر 1957م* ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإنسانية تخصص تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر ، جامعة عباس لغرور ، خنشلة ، 2016- 2017 م ، ص 50.

[2] - المرجع نفسه ، ص 51.

– العدول عن المبدأين الشهيرين وهما أولوية الداخل على الخارج وأولوية السياسي على العسكري.[1]

– توسيع أعضاء المجلس الوطني للثورة من 34عضوا إلى 54عضوا.[2]

– رفع عدد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ إلى 14 عضوا، بدل 5 أعضاء وذلك بالإبقاء على اثنين من لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى وهما عبان رمضان وكريم بلقاسم، وعزل اثنين هما بن يوسف بن خدة وسعد دحلب، وبهذا ظهرت لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية وكان أغلبها من القادة العسكريين أي قادة الولايات في الداخل مع مجموعة من السياسيين لتكون هذه اللجنة مختلفة تماما عن التي سبقتها.[3]

ونلاحظ على التركيبة الجديدة للجنة التنسيق والتنفيذ أنها افتتحت على العناصر السياسية القادمة من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وبن طوبال من الولاية الثانية، وكريم بلقاسم من الثالثة وأوعمران من الرابعة، بوصوف من الخامسة.

وبعد تشكل هذه اللجنة مباشرة بدأت مكانة عبان رمضان تهتز فبعد أن كان منسقا للجنة الأولى، أصبح مجرد عضو بسيط فيها مكلف بالإعلام والدعاية، ولم يتمكن عبان من هضم هذه الهزيمة وحاول أن يواجهها إلا أن ميزان القوة لم يكن في صالحه، واغتيال عبان رمضان تسبب في أذهان مختلف العناصر القيادية إلى درجة أن الثقة المتبادلة اختفت نهائيا، وقد انعكس ذلك سلبا على نشاطات جبهة التحرير الوطني، وجعل معظم الطاقات تتصرف إلى الاحتراس من الأخر والتفنن في إيجاد وسائل الأمن الفردية. [4]

[1] - جعفر رتيبة ، المرجع السابق ، ص 71.

[2] – مصطفى همشاوي ، جذور أول نوفمبر 1954م في الجزائر د– ط ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954م ، د– س ، ص 134 .

[3] – محمد عباس ، الثورة الجزائرية ، نصر بلا ثمن ، د– ط ، دار القصبة ، الجزائر ، 2007 ، ص 236 .

[4] – نوة نوي ، المرجع السابق ، ص 18.

الـفـصل الأول:

الـظـروف الـمـحـيـطـة بـتـأسـيـس الـحـكـومـة الـمـؤقـتـة

أولا: الظروف الداخلية

ثانيا: الظروف الخارجية

ثالثا: ظهور الحكومة المؤقتة وردود الفعل

أولا: الظروف الداخلية.

1-1الظروف السياسية:

بموجب قرارات مؤتمر الصومام 1956م، تم تشكيل أول جهاز تنفيذي رسمي للثورة وهي لجنة التنسيق والتنفيذ[1] عند تأسيسها ضمت خمسة أعضاء وكانت تشكل من مسؤولين منهم السياسي والعسكري والإخباري والإستعلاماتي ورجال المواصلات كل هؤلاء كانوا ينسقون مع قائد الولاية بتفويض مع لجنة التنسيق والتنفيذ هذه الأخيرة أوكلت إليها مهمة تعيين نواب قائد الولاية ومن صلاحياتها فصلهم أو تجريدهم من رتبهم اختير أن يكون مقرها العاصمة، ولكن عندما تعرضت للمضايقة تقرر نقل المقر من الداخل إلى الخارج، رغم اعتراض بعض الأعضاء[2] كابن مهيدي، اهتمت لجنة التنسيق والتنفيذ بتطبيق العديد من القرارات السياسية والعسكرية التي يتخذها المجلس الوطني للثورة[3] في أوت 1956م اجتمع رؤساء المناطق في مؤتمر بوادي الصومام[4] وقد ترأس هذا المؤتمر عبان رمضان مع إسناد الأمانة للعربي بن مهيدي واستعراض خلاله النقائص والسلبيات التي رافقت انطلاق الثورة وانعكاساتها على الساحة الداخلية والخارجية وبعد عشرة أيام من المناقشات أسفرت جلساته عن تحديد الأطر التنظيمية المهمة التي يجب إثراؤها وصيغت هذه الأطر في قرارات سياسية وعسكرية مهمة مست مختلف الجوانب التنظيمية للثورة الجزائرية السياسية والعسكرية والاجتماعية والفكرية... إن هذا المؤتمر طور العلاقة بين أجهزتها لتكون أكثر استجابة للعمل الثوري وأكثر قدرة على تطبيق قواعد القانون الدولي الإنسانية بغض النظر عن سلوك الإدارة الفرنسية.[5]

---

[1] – محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي، المرجع السابق، ص88.

[2] – الطيب بن نادر، الجزائر حضارة و تاريخ، دار الهدى، الجزائر، 2008، ص149.

[3] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص، ص 396-397.

[4] – الزبير سيف الإسلام، سجل تاريخ الاستعمار في الجزائر، المؤسسة الجزائرية، الجزائر،1988، ص.135

[5] – عمر سعد الله، " الحكومة الجزائرية المؤقتة والقانون الدولي الإنساني" مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، عدد14، الجزائر، 2006، ص73-74.

جاء مؤتمر الصومام بعدة قرارات من بينها مبدأ التسيير الجماعي الذي أعطى الثورة الطابع الديمقراطي المميز لها عن غيرها من الثورات بالإضافة إلى غيرها من القرارات والتنظيمات في الميادين السياسية والعسكرية والاجتماعية[1]، كتقييم نتائج تجارب 22 شهرا من عمرها ووضع استراتيجية جديدة لها وذلك تقديم تقارير حول وضعيتها بما في ذلك تقارير الوفود التي لم تتمكن من الحضور ونوقشت كذلك جملة من الاقتراحات حول منهج العمل مستقبلا سياسيا وعسكريا.[2]

كما انبثقت عنه هيئتان أساسيتان وهما المجلي الوطني للثورة والجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ، كذلك كان هناك تحديد موقف الثورة من مختلف القضايا المطروحة أنذاك[3]، إضافة إلى عدة لجان مختلفة مثل لجنة الدعاية والأخبار[4] وهيئة أركان تابعة لجيش التحرير، لقد أكد المؤتمر على مبادئ الثورة والاعتراف باستقلال الجزائر كشرط أساسي لوقف الحرب[5]، لقد كرس جانبا هاما من أشغاله لقضية الإعلام حيث أصدر على إثرها وضمن أرضية مبادئ وقواعد في غاية الأهمية من حيث التأسيس والتوجيه للإعلام الجزائري كما أسفرت قرارات تنظيمية ظلت تطبع السيرورة الإعلامية في البلاد.[6]

كما كانت قرارات مؤتمر الصومام تشبه ميثاقا وطنيا، أعطى لأول مرة محتوى للثورة الجزائرية وأقر بأنها من الشعب وإلى الشعب كما أزال فكرة الزعامة، بعد المؤتمر دخلت الثورة

---

[1] – محمد العربي غراس، "قالت الجزائر كلمتها...نعم للثورة المسلحة"، مجلة أول نوفمبر، تصدرها المنظمة الوطنية للمجاهدين، العدد8، الجزائر، 1974، ص 28.

[2] – المركز الوطني للبحوث ، "ايفري مقر مؤتمر الصومام 13-23 أوت 1956 م"، مجلة الرؤية، والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، مطابع الجزائر، العدد3، الجزائر، ص 221.

[3] –محمد العربي غراس، المرجع نفسه، ص 28.

[4] –المركز الوطني للبحوث ، المرجع نفسه، ص222.

[5] –صالح فركوس، تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال (المراحل الكبرى)، دار العلوم، الجزائر، 2005، ص442.

[6] – أحمد حمدي، " مؤتمر الصومام ومهام الإعلام الثوري"، الإعلام و مهامه أثناء الثورة دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الإعلام والإعلام المضاد يصدرها المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، ص77.

الجزائرية مرحلة جديدة من الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي حيث تم توحيد الإدارة وتنظيمها ووضع استراتيجية جديدة لها خاصة تلك المتعلقة بجيش التحرير الوطني حيث أن الهدف من توحيد النظام السياسي والعسكري هو الوصول إلى الاستقلال الوطني والطريقة التي تمكن من تحقيق هذا الهدف هو الكفاح المسلح.[1]

إن من بين الظروف السياسية التي كانت وراء تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هو ظهور أزمة داخلية سنة 1957م تمثلت في الصراع بين كريم بلقاسم وعبان رمضان[2]، حيث أنه في اجتماع المجلس الوطني للثورة من 20 إلى 28 أوت 1957م أتهم عبان رمضان من قبل كريم بلقاسم بإبراز ميولات للاستحواذ على السلطة فما كان من كريم بلقاسم إلا أن طلب من فرحات عباس بإقناع عبان بالعدول عن ذلك، إلا أن عبان رمضان كان واثقا من أفكاره[3]، بحيث كان من الصعب أن يتخلى عن معتقداته الثورية وصمم على مواجهة القوات العسكرية وحده فرغم تحذيرات فرحات عباس له إلا أنه كان متشبثا بأرائه وأفكاره التي تسببت له في اكتساب العداء من طرف المحيطين به ولقد تأكدت هزيمة عبان رمضان في اجتماع المجلس الوطني للثورة خاصة بعد فشل معركة الجزائر، حيث اتهمه العقيد أوعمران بالعجز عن تموين الثورة في الداخل بالسلاح هو لجنة التنسيق والتنفيذ كما انتقد على فشل معركة الجزائر وأمام تعنته وتمسكه بأفكاره وانتقاده لتشكيلة لجنة التنسيق والتنفيذ الجديدة، اجتمع العقداء الخمس في تونس بين 17 و20 ديسمبر 1957م من أجل إيجاد حل نهائي لقضيته وتم الاتفاق على استدراجه إلى المغرب وذلك من أجل مقابلة الملك الخامس، وعند وصوله هناك طلب عبد الحفيظ بوصوف من اثنين من رجاله باغتياله بكيفية بشعة كان ذلك في 27ديسمبر 1957م تم الإعلان الرسمي عن وفاته في 29ماي 1958م.[41]

[1] – أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956–1962م، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989م، ص137

[2] – محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي، المرجع السابق، ص89.

[3] – حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل دولة، دار المعرفة، الجزائر، 2007ص، ص 178–179.

[4] – المرجع نفسه، ص، ص 181– 184.

وقد أنجر عن هذا الاغتيال أثار سلبية على نفسية بقية أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ خصوصا فرحات عباس الذي فكر في الانسحاب من عضوية البعثة الخارجية، إن وقوع بعض الأعضاء إبان الثورة دلت على تقليص وتراجع روح الثقة حيث ظهرت الحركات المناوئة للقيادة وتعتبر قضية لعموري من أخطرها.[1]

لقد كان محمد لعموري مقيما في جدة ثم انتقل إلى القاهرة وطلب من فتحي الديب مسؤول المخابرات المصرية تقديمه للرئيس المصري جمال عبد الناصر، حيث قدم له بعد لقاءه تقريرا تحدث فيه عن الخطر الذي يواجه الثورة الجزائرية، والدليل كما قال أن القيادة جلبت ضباطا جزائريين كانوا ضمن الجيش واستبدلت بهم الضباط والقياديين الأوائل أو تصفيتهم وقد اعتبر لعموري نفسه ضحية من ضحايا هذه السياسة، حيث أنه تم إبعاده ونفيه نحو جدة.[2]

إن مؤامرة لعموري ترجع جذورها إلى فيفري 1958م، عندما قررت لجنة التنسيق والتنفيذ إنشاء لجنة التنظيم العسكري في غار الدماء بتونس وجدة بالمغرب وعندما تأكد نجاعة الكوم الشرقي، تقرر حله بأمر من كريم بلقاسم فعلقت مهام القائد وجرد مساعديه من رتبهم وتم نفيهم إلى القاهرة وبغداد هذه العقوبات هي التي غذت المؤامرة فحدثت اتصالات بين محمد لعموري وفتحي الديب وأخبره عن استياء جمال عبد الناصر واستعداد الحكومة المصرية لمساعدته بالأسلحة والذخيرة.[3]

بعد لقاء فتحي الديب مع لعموري انضم مصطفى لكحل أحد المناهضين لمؤتمر الصومام وأحمد نواوة إلى المؤامرة ثم عمار بوقدور ومساعدة عواشرية وحاول لعموري الاتصال بجماعة الداخل خاصة العقيد عميروش الذي لم يخف تذمره من فكرة أولوية الداخل على الخارج لكنه لم يفلح فاقتصرت المؤامرة على جماعته.[4]

[1]– محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي، المرجع السابق،ص89.
[2]– عمار جرمان، الحقيقة مذكرات عن ثورة التحرير الوطني و ما بعد الاستقلال، دار الهدى،الجزائر،2007، ص149.
[3]– علي كافي، المصدر السابق،ص،ص35،34.
[4]– حميد عبد القادر، المرجع السابق،ص206.

تم اكتشاف المؤامرة في الوقت المناسب ويعود الفضل في ذلك إلى المناضل الليبي سالم شلبك الذي كان يحسن اللغة الأمازيغية وكان لعموري في ضيافته وعندما لاحظ سالم شلبك أن شيئا ما يعقد قد يمس الثورة أبلغ القيادات لما تمكن لعموري من الالتحاق بالكاف بتونس واجتماعه بجماعته هناك طلبت قيادة الثورة أن ذاك، أو بما يعرف بالباءات الثلاث وهم كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف، من الرئيس لحبيب بورقيبة إدخال الجماعة السجن،[1]وقد تم إعدام العقيدين محمد لعموري ونواورة والرائدين عواشرية ومصطفى لكحل في 15 إلى 16 مارس 1959م، بعد محاكمة تزأسها العقيد هواري بومدين وبحضور منجلي والعقيد صادق[2]، ولقد رفض بعض أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ طريقة معالجة الأزمة وتمت المطابقة في اجتماع للجنة التنسيق والتنفيذ بضرورة استدعاء المجلس للثورة الجزائرية من أجل إعادة الأمور إلى نصابها لأن العقداء زرعوا الفوضى[3].

ويعد مجيئ الجنرال ديغول* إلى هرم السلطة في فرنسا إثر حوادث 13ماي 1958م عاملا هاما، حيث أن هذه الحوادث قام بها الضباط الفرنسيون معلنين بذلك عن انقلاب عسكري بقيادة الجنرال جاك ماسو** وأعلنوا استلامهم الحكم.[4]

فشلت أحداث 13 ماي أو الثورة كما يسميها أبطالها لأنهم كانوا يتصورون أنها المفتاح الأوحد لجميع الأبواب التي أغلقت في وجه فرنسا وأنها مفتاح الانتصار على الثورة التحريرية

[1] – عمار جرمان، المرجع السابق، ص153.

[2] – حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص207.

[3] – محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي، المرجع السابق، ص90.

* شارل ديغول: ولد في 22نوفمبر1890،تخرج من الكلية العسكرية سنة1912م،شارك في الحرب العالمية الأولى والثانية بطل عسكري مقاوم في بداية الأربعينات، أسس الجمهورية الخامسة الفرنسية(أنظر: عبد المجيد عمراني، جان بول سارتر و الثورة الجزائرية، مكتبة كنزة، الجزائر، د، س، ص،ص120،122.)

** جاك ماسو: قائد الفرقة العاشرة للمظليين والذي يعتبر أحد المعجبين بهتلر و موسيني، ألقى العديد من المحاضرات على تلامذته التي دعا فيها على ممارسة التعذيب لأنه خبير في الحرب السيكولوجية(أنظر: نظيرة شتوان، الثورة التحريرية 1954-1962م الولاية الرابعة نموذجا، أطروحة دكتورة غير منشورة، جامعة تلمسان، 2007-2008م،ص،ص496،497.)

[4] – رضا مالك، الجزائر في ايفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962م، ترجمة فارس عضوي، ط1، دار الفارابي،لبنان،2003،ص.ص358،359.

وكذلك مفتاح التخلص من شبح الهزائم التي تلاحق جيوش فرنسا منذ عام 1939م، وكذلك التخلص من حمولة الجمهورية الرابعة[1].

لقد أعاد ديغول بعودته القوة للنظام الفرنسي بعد تدهوره واضطرابه واعتمد على الحل العسكري للقضاء على الثورة الجزائرية وتحقيق طموحات المعمرين، إضافة إلى المناورات السياسية للمشاريع الاقتصادية الخادعة والتي تجسدت في مشروع قسنطينة بهدف تحسين ظروف معيشة السكان الجزائرية (سياسة الإصلاحات)، لقد بدأ ديغول منذ صائفة 19558م في التحضير لإجراء استفتاء حول دستور خامس للجمهورية الفرنسية والذي تم إجراءه في 26سبتمبر 1995م، وفي هذه الظروف شرعت لجنة التنسيق والتنفيذ في دراسة ملف تحولها إلى حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية من أجل مواجهة سياسة ديغول داخليا سواء عسكريا أو سياسيا وإيجاد جهاز سياسي شرعي يمكنها من أن تساهم في التعجيل بعملية المفاوضات.[2]

1-2 الظروف العسكرية:

لقد كانت الأوضاع العسكرية للثورة الجزائرية خلال هذه الفترة جد حرجة وهذا ما أجمعت عليه جميع المصادر والدراسات التاريخية التي تناولت هذا الموضوع ففي سنة1958متلقت الثورة ضغطا عسكريا من طرف الجيش الفرنسي وفرق الأمن بمختلف وحداتها حيث أصبحت المبادرة من جانب الوحدات العسكرية الفرنسية التي تأقلمت مع أسلوب الحرب الثورية وقد كان القادة في الداخل من السياسة العسكرية الفرنسية وأصبح حماس أول نوفمبر يتناقص. كما نجد أن قوات جيش التحرير الوطني قد تعرضت لخسائر كبيرة في الأرواح داخل الوطن وعلى الحدود المسيجة والمكهربة[3]، خط موريس هذا الخط كلف جيش التحري الكثير من أيام العمل الإضافية وخسائر في الأرواح والتأخر في وصول شحنات الأسلحة إلى المجاهدين في الداخل من أجل امتلاك السلاح من الفرنسيين ونتيجة لعدم تمكن جيش التحرير من اختراق خط

[1] – "ذكرى أخرى تضاف إلى غيرها من الذكريات "،المجاهد، لسان حال جبهة التحرير الوطني.العدد42،18 ماي 1959م،ص4.

[2] – محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي، المرجع السابق،ص،ص90،91.

[3] – المرجع نفسه ، ص91.

موريس* للتقليل من فقدان الكثير من الشهداء الذين أرادوا اختراقه لجلب السلاح كان لزاما على لجنة التنسيق والتنفيذ إيجاد مخرج أخر وهذا ما جعلها تنشئ لجنة العمليات العسكريةCOM كذلك سادت روح الفوضى وعدم الانضباط لدى جيش الحدود وأصبحت الخصومات واضحة بين ضباط جيش التحرير وذلك لأسباب عديدة منها إقدام كريم بلقاسم على فتح مناصب سامية في هياكل جيش التحرير الوطني وهذا ما جلب له عدة مشاكل واتهم بالجهوية وبدأ يفقد نفوذه شيئا فشيئا داخل صفوف التحرير على الحدود مما جعله رفقة القادة النافذين في لجنة التنسيق والتنفيذ يسعون لإيجاد حل مناسب.[1]

قامت السلطات الفرنسية بقنبلة ساقية سيدي يوسف بالحدود الجزائرية التونسية بطائرات ميراج وكان ذلك في 8 فيفري 19587م، وقد خلف هذا القصف الكثير من الخسائر المادية والبشرية[2]، حيث استشهد 79 شخصا من بينهم 20 طفلا و11 امرأة و100 جريحا بالإضافة إلى تدمير كلي للمرافق الحيوية لهذه القرية وكان الهدف منه هو ضرب تضامن التونسيين مع القضية الجزائرية وفك الارتباطات التاريخية والنضالية بين الشعبين وذلك بالتأثير عليها سياسيا وعسكريا وقد جوبه هذا العدوان برفض الدول العربية والدول المحبة للسلم والأمن لأنه وقع دولة ذات سيادة وعلى شغب أعزل وامن في بلاده، وهذا يدل على مدى توتر أعصاب فرنسا التي أصبحت تشك في أي شخص أينما كان بأنه ينتمي إلى جيش الذي عجزت عن التخلص منه ووضع حد لهجماته المتكررة، ونجاح هجومات 20 أوت 1955 م، حيث تم التخطيط لها من طرف قادة الثورة وجمع المسؤولون الذين عاصروا تلك الأحداث أن زيغود يوسف* هو صاحب فكرة الهجوم والانتفاضة حينما اختمرت الفكرة في ذهنه نقلها إلى مساعديه الأقربين وفي مقدمتهم لخضر بن طوبال، ومن بين الأهداف التي حدثت من أجلها هجومات 20 أوت

* خط موريس: أنشئ في 1957 مكان وراء الفكرة الجنرال أندري موريس وهو عبارة عن شبكة من الأسلاك الشائكة و ستة خطوط مكهربة عرضها 12 متر و طولها يمتد على طول الحدود الشرقية من أول نقطة في الشمال على شاطئ البحر شرق مدينة القالة إلى أقصى نقطة في الجنوب وهي نقرين وهو مكهرب بقوة 15 فولطو أرضية مزروعة بمئات الألغام المضادة للأفراد.(أنظر: محمد العيد مطمر، هواري بومدين رجل القيادة الجماعية، دار الهدى، الجزائر، 2003، ص38.)

[1] – محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي، المرجع السابق، ص، ص 93-94.

[2] – "ذكريات و مأثر الذكرى ال39 لمجزرة ساقية سيدي يوسف" مجلة أول نوفمبر، المنظمة الوطنية للمجاهدين، العددان 151-152، الجزائر، ص39.

* زيغود يوسف من قسنطينة حرفي انضم إلى حزب الشعب بعد ح ع 2 اعتقل في 1950م، عضوا في مجموعة 22... (أنظر: حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 306.)

1956 نذكر منها:* إحباط سياسة سوستال بأحداث نهائية بين الشعب الجزائري والمستعمرين وإدارة الاحتلال التي تمثلهم، ووضع الثورة أمانة في أيدي الشعب.

*الفرز بين الثورة وأنصارها والاستعمار وأعوانه.

*فك الحصار عن الولاية الأولى بعد وصول رسالة تصف خطورة الوضع بالمنطقة وتشييد الحصار عليها .

*مساعدة الوفد الخارجي في مساعي تدويل القضية الجزائرية.

*إعطاء نفس جديد للنشاط الإعلامي والدبلوماسي.[1]

1-3:الظروف الاجتماعية:

إن أوضاع الشعب الجزائري قبيل تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كانت سيئة سواء تعلق الأمر بالداخل أو عل الحدود التونسية والمغربية [2]كما أن هذه الأوضاع كانت سببا مباشر في تفجيرها، حيث نجد في تقرير السياسة العامة الذي أعده فرحات عباس في 20جوان 1954م إلى أن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية جاء تلبية لمطالب الشعب المستعجلة، حيث نلاحظ أنه في الجانب الاقتصادي كانت الأقلية الأوروبية تعيش حياة رغد وتكدس الأموال أما حالة الشعب الجزائري الاقتصادية تسير من السيئ إلى الأسوأ فالجهاز الاقتصادي الاستعماري بعدما أغدق الشعب في بؤس كبير بسياسة تعتمد على الاستغلال والتفقير نتجت عنها أسوأ النتائج في المجال الاجتماعي [3] إن السياسة الفرنسية اعتمدت على منح الأراضي الزراعية للمعمرين مما أدى إلى نتائج عادت بالنفع على كبار هؤلاء المستعمرين الذين ازدادت مساحات أراضيهم اتساعا حيث انتقل متوسط حيازة الكولون الواحد منهم من 89

[1] – محمد عباس، ثوار عظماء، المرجع السابق، ص353.

[2] – محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي، المرجع السابق، ص94.

[3] – عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة، دار هومة، الجزائر، 2009م، ص189.

هكتار سنة 1929م إلى 108 هكتار سنة 1952م[1]، كذلك نجد أن التجار والصناع الجزائريين لم تكن لهم أنشطة متاحة بل كانوا عرضة لمختلف أنواع القمع الاقتصادي والمضايقات كالمصادرات والضرائب الفادحة والحرمان من القروض ورخص الاستيراد والتصدير مما أدى إل وجود ما يقارب مليون جزائري بدون عمل ولا مورد مالي.[2]

إن الإجراءات العسكرية الفرنسية التي اتخذتها فرنسا كان لها أثر كبير على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للسكان الجزائريين خصوصا مع توسيع نطاق المناطق وإقامة المحتشدات قصد عزلهم عن جيش التحرير حيث بلغ عددها 73 محتشدا بالولاية الثانية في حين كانت تشكل المناطق المحرمة ثلثي مساحة الولاية.[3]

بالإضافة إلى الحالة المزرية والفقر المدقع الذي عانى منه وتدهور الأوضاع الصحية إلا في التجمعات الحضرية التي فيها كثافة سكانية أوروبية مثل مدينة الجزائر ووهران وقسنطينة التي يوجد بها حوالي 1145 طبيب في حين لجأ أغلبية الجزائريين للوسائل التقليدية للعلاج.[4] أما فيما يخص الوضع الثقافي فقد انتشرت الأمية التي كانت ضاربة أطنابها بين صفوف الجزائريين[5]، إضافة إلى الحرمان واللامساواة المطبقة من طرف الإدارة الاستعمارية لمنع الجزائريين من التعليم وذلك لاعتقادهم أن التعليم يخلق الوعي واليقظة ومقاولة الاحتلال والمطالبة بالحقوق السياسية.[6]

وحسب ما أشار إليه تقرير عن الوضعية العسكرية فإن إنشاء الحكومة المؤقتة كان من أجل رفع معنويات الشعب جراء معاناته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية هذا الأخير الذي كان يأمل في دعم خارجي جاد وهو ما كان يمكن لهذه الهيئة السياسية أن تحققه.

---

[1]– بن داهة عدة، الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830–1962م، ج2، الجزائر،2008م ،ص402.

[2]– غالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954–1958م، غرناطة للنشر، الجزائر، 2009، ص46.

[3]– عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (سبتمبر1958– جانفي1960م)، د،ط، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص30.

[4]– غالي غربي، المرجع نفسه،ص،ص46،47.

[5]– عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص189.

[6]– غالي غربي، المرجع نفسه ص،ص47،48.

كما سعت فرنسا في هذه الفترة إلى خلق طبقة بورجوازية حليفة للاستعمار الفرنسي من أجل استهداف ولاء الشعب للثورة وتجسد هذا المبتغي في السياسة الديغولية في شقها الاقتصادي والاجتماعي وهو ما تلخص في مشروع قسنطينة1958م.

كما شنت المصالح النفسية المختصة في الجيش والإدارة الفرنسية حربا نفسية على أفراد الشعب الجزائري، ومن بين هذه المصالح المكاتب الإدارية المختصة (SAS)* التي أنشأت سنة 1955م والتي استهدفت التركيز على المرأة الجزائرية والشباب معتمدة على الوسائل الدعاية كالصحافة المكتوبة والإذاعة والسينما، لقد سعت هذه المصالح إلى الضغط على الشباب الجزائري ومحاولة زرع فكرة اليأس فيه وإحباط عزيمته بنشر أخبار عن ندرة السلاح لدى الثورة وعن خط الموت على الحدود، كما اعتمدت على فكرة صرف اهتمامه عن الثورة وذلك عن طريق تكوين مؤطرين متشعبين بالفرنسية، كما دفعت البعض إلى الانحراف كشرب الخمور وممارسة الدعارة.[1]

*SAS: أنشأها الحاكم العام جاك سوستال في 28سبتمبر 1955م، بلغ عدد هذه الأقسام الإدارية المتخصصة سبعمئة قسم إداري متخصص وقد أقيم كل قسم إما بداخل القرية أو بجوارها الحضور الدائم في أوساط السكان والعمل على استمالتهم لقضيته وبرنامجه السياسي كما أنشأت من أجل التجسس داخل المحتشدات (أنظر: عمار جرمان، المرجع السابق، ص، ص 30 – 31.)

[1]– عمر بوضربة، المرجع السابق، ص، ص 31 - 30.

– الضغوط التي تعرضت لها الثورة الجزائرية من طرف تونس والمغرب حيث أعلنت فرنسا حق المتابعة العسكرية لجيش التحرير الوطني عبر الحدود.

- تواجد الجيش الجزائري في التراب التونسي والمغربي أدى إلى تزايد التصعيد في المغرب العربي حيث قامت فرنسا بقنبلة ساقية سيدي يوسف في 8فيفري 1958م هذا ما جعل البلدين يقومان بإعادة بعث فكرة ندوة مغاربية والتي عقدت بطنجة المغربية في 27و29أفريل 1958م لتفادي امتداد الحرب إلى بلديهما دفعهما لمحاولة احتواء الثورة الجزائرية عن طريق دفعها للمفاوضات.[1]

– كذلك اعتبار عودة شارل ديغول إلى السلطة ظرفا خارجيا هاما إثر حوادث 13 ماي 1958 م بالجزائر سعى إلى محاصرة الثورة وعزلها دبلوماسيا كما أراد الاحتفاظ بالجزائر فرنسية كما اعتبر ديغول القادر على خوض الحرب والقضاء على العصاة.[2]

– دعوة عمر أو عمران في تقريره إلى لجنة التنسيق والتنفيذ إلى ضرورة تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كخطة هجومية دبلوماسية قصد الاستفادة من الصراع بين الشرق والغرب في إطار الحرب الباردة لكسب الدعم المادي والمعنوي في المحافل الدولية.[3]

- زيادة النشاط السياسي والدبلوماسي للثورة والحصول على تأييد معظم الدول العربية والدول الصديقة فالعالم هذا النشاط كان موازيا للكفاح المسلح الذي خاضه الشعب الجزائري في الداخل وعلى التراب الفرنسي كرد فعل على السياسة الاستعمارية المطبقة في الجزائر.[4]

تأثير الثورة على السياسة الفرنسية الداخلية وتوالي سقط حكوماتها الواحدة تلوى الأخرى، حكومة بيير مانديس فرانس: نوفمبر 1954م– 5 فيفري 1955م، ولقد فوجئت باندلاع الثورة ولم تعلم بفاعليها لذلك اعتقلت أعضاء حركة انتصار الحريات الديمقراطية، كما امتازت

[1]– محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي، المرجع السابق، ص، ص97 – 96.

[2]– وحيدة نعمي، الحكومة الجزائرية للجمهورية الجزائرية (1958–1962م) دراسة تحليلية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012–2013م، ص، ص 22،23.

[3]– عمر بوضربة، المرجع السابق، ص359.

[4]– وحيدة نعمي، المرجع نفسه، ص23.

سياستها بالمحافظة على الالة العسكرية واعتمدت كذلك على مشروع إصلاحي يهدف إلى فصل الشعب عن الثورة لكن دون جدوى.[1]

حكومة ادغارفور: فيفري 1955م جانفي 1956م، جاءت هذه الحكومة على إثر سقوط الحكومة السابقة قامت هذه الأخيرة على تعزيز القوات العسكرية في الجزائر، كما أمر الحاكم العام للجزائر جاك سوستال إعطاء وعود للشعب الجزائري لتطبيق مبدأ المساواة وإطلاق سراح بعض أعضاء اللجنة المركزية السابقة في حركة الانتصار لتهدئة المواطنين الجزائريين وإبعادهم عن الثورة وفصلهم عن المجاهدين كما طبقت حالة الطوارئ في كل من الأوراس وشمال قسنطينة والقبائل بالجزائر العاصمة لمدة ستة أشهر.[2]

ولقد حلت هذه الحكومة نظرا لمعارضة المستوطنين ثم أعلن البرلمان عن انتخابات جديدة في 2 جانفي 1956م.

حكومة غي مللي: جانفي 1956م-21أفريل1957م، سياستها هي إيقاف القتال وإجراء انتخابات والتفاوض مع من تعززهم تبك الانتخابات من العملاء والنواب المزيفين غير أن جبهة التحرير رفضت وأصرت على اعتراف فرنسا باستقلال الجزائر وتوقيف عملياتها العسكرية ضد الشعب وتأليف حكومة جزائرية للتفاوض على أساس الاستقلال.[3]

حكومة بورجيسمونوري: مارس1957م- 30سبتمبر1957م.هذه الحكومة هي أول من طرح قوانين الإطار وهو ما ميز سياسة بورجيسمونوري الذي شرع في وضع هذا المشروع وقدمه للبرلمان فرفضه وسقطت حكومته.

حكومة فيليكسغايار (نوفمبر1957م-أفريل 1958م)، استدعى فيليكسغايار لتأليف الحكومة بعدما اشتدت الأزمة الجزائرية ولعل أفضل ما ميز سياسة فيليكسغايار هو كثرة هزائم

[1]- عمر سعد الله، المرجع السابق، ص74.

[2] - المرجع نفسه، ص 75.

[3] - صالح فركوس، تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال (المراحل الكبرى)، دار العلوم، الجزائر، 2005، ص 443.

فرنسا العسكرية في الجزائر، وفي المحافل الدولية وازداد عليها الضغط ولما فشلت هذه الحكومة أمام قوة الثورة سقطت في أفريل 1958م .

حكومة بيير فليملان: (أفريل 1957م- ماي 1958م)، جاءت بيير فليملان في ظروف صعبة للغاية كثرت فيها الاضطرابات داخل فرنسا والجزائر ولم تستطع الصمود، فسقطت بسرعة مذهلة أمام ضربات الثورة ولم تتضح سياسة بيير فليملان نظرا للسرعة التي سقطت بها.

حكومة ديغول الأولى والجمهورية الرابعة (1جانفي-28ديسمبر1958م)، ألف شارل ديغول حكومته الأولى في4 جوان 1958 اثر انقلاب عسكري كاد أن يدخل فرنسا في حرب أهلية.[1]

بانهيار الجمهورية الفرنسية الرابعة ومجيء ديغول إلى الحكم وذلك بمساعدة الجيش له يمكن أن نعتبره معطى جديد سيغير معطيات الصراع الجزائري الفرنسي وفي هذا الإطار ومن أجل كسب نظامي تونس والمغرب وعزل جبهة التحرير عنهما قام شارل ديغول بتقديم تنازلات وإخلاء المراكز العسكرية الفرنسية لصالح تونس والمغرب، ومن الظروف الدولية التي دفعت لجنة التنسيق والتنفيذ إلى إنشاء الحكومة المؤقتة، الأحداث الهامة التي شهدها العالم العربي عموما حيث حدث تعاطف كبير بين الجزائر وتونس نتيجة للعدوان الفرنسي على ساقية سيدي يوسف 8 فيفري 1958.

كذلك ما عرفه المشرق العربي من وحدة بين مصر وسوريا[2]، وقد كان هذا الحدث تحقيقا لأمنية الأجيال التي عانت من التمرد الذي دفعها للضعف أمام الأعداء، وكان الجزائريون أكثر

[1] - عمر سعد الله، المرجع السابق، ص76.

[2]– محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي، المرجع السابق، ص، ص 101،99.

العرب تطلعا إلى هذه الوحدة لتكون سندا قويا في حرب التحرير ولتكون دعم يساعد الثورة في مواجهة دولة يدعمها الحلف الأطلسي والغرب بكامله.[1]

وكذلك نجاح الثورة العراقية في 14 جويلية 1958م التي أدت إلى التخلص من النظام الملكي العميل لنوري سعيد وموقف العراق الايجابي من الثورة الجزائرية[2]، فكل هذه الظروف سواء كانت داخلية أو خارجية هي التي أملت على قيادة الثورة في لجنة التنسيق والتنفيذ الإعلان على تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لتسيير شؤون البلاد في الداخل والخارج ولتوقف المناورات الفرنسية تجاه القضية الجزائرية.[3]

[1]– وحيدة نعمي، المرجع السابق، ص 25.

[2]– محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي، المرجع السابق، ص 101.

[3]– عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 38.

ثالثا: ظهور الحكومة المؤقتة وردود الفعل.

3-1:ظهور الحكومة المؤقتة.

لقد ظلت فكرة التأسيس تراود قادة الثورة منذ1956م[1]، حيث تبلورت هذه الفكرة خاصة بعد اختطاف الزعماء الخمسة يوم 22 أكتوبر 1965م، هذا بهدف الرد على العدوان الفرنسي الذي استهدف من ورائه القضاء على الثورة الجزائرية باعتقال زعمائها.

وفي 1957م طرحت للنقاش بصورة جدية من خلال جلسات المؤتمر الثاني للمجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي عقد في القاهرة في 27أوت 1957م، حيث فوض في هذا اللقاء القرار إلى لجنة التنسيق والتنفيذ بتشكيلها.

ثم جاء مؤتمر طنجة*فأوصى بعد مشاورة حكومتي تونس والمغرب بإقامة حكومة بالمنفى.[2]

كما كان للظروف التي عاشتها الثورة كبير في اتخاذ الإجراءات اللازمة بدراسة الموضوع بجدية، ومع بداية 1958م أصبحت الأوضاع داخل لجنة التنسيق والتنفيذ جد مقلقة خاصة عندما أعلن عن مقتل عبان رمضان من طرف الباءات الثلاثة وحدوث الأزمة في لجنة التنسيق والتنفيذ التي أدت إلى فقدان الثقة بين عناصرها، ومن ذلك وجب إيجاد جهاز جديد يعيد الثقة لها ولأعضائها.

وفي 1958م أعلن فرحات عباس عن اجتماعه في سويسرا في 8فيفري 1958م أن موضوع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هو قيد الدراسة.[3]

---

[1] – محمد بجاوي ، الثورة الجزائرية والقانون1960-1961 ،ط1،دار الرائد للكتاب ،الجزائر ، 2005م ص 105.

* انعقد هذا المؤتمر بالمملكة المغربية في أفريل 1958م، حيث طرح للنقاش فكرة تأسيس حكومة مؤقتة جزائرية على الصعيد المغاربي بين ممثلي جبهة التحرير الوطني و ممثلي عن حزب الاستقلال المغربي و دستور تونسي. (أنظر: محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي، المرجع السابق، ص 106.)

[2] – محمد بجاوي ،المرجع نفسه ، ص ،ص 105،106.

[3] –محمد العربي الزبيري ، المرجع نفسه ، ص106.

وفي 4 أفريل 1958م أعلنت لجنة التنسيق والتنفيذ عن إنشاء نواتها وذلك بإنشائها لثمانية مصالح وزارية كما أسست لجنة لدراسة فكرة إمكانية تكوين حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية من طرف عمر أوعمران وكريم بلقاسم ولخضر بن طوبال وفرحات عباس من خلال الفترة الممتدة من جويلية إلى سبتمبر 1958م، وقد نتج عن هذه الاستشارات والتقارير ضرورة تأسيسها، ذلك لأن كل الظروف الداخلية والخارجية تسمح بذلك.[1]

3-2: ردود الفعل:

منذ الإعلان على تأسيس الحكومة المؤقتة اختلفت وتباينت الآراء حول فكرة تأسيسها من مواقف مؤيدة من طرف الشعب وحدوث تمرد من طرف بعض الفرنسيين المعارضين لهذه الفكرة لسبب أو لأخر، كما تميزت بتوالي الاعترافات بها من قبل الدول المساندة للقضية الجزائرية وكفاح الشعب من أجل الحرية سواء كانت هذه الدول عربية أو غربية أو افريقية.

كما نجد بعض الدول الغربية خاصة أصدقاء فرنسا ساندت هذه الأخيرة في سياستها تجاه الجزائر، واختلفت مساندتها من الوقوف إلى جانبها إلى تأييدها في صحفها وإذاعتها وتقديم الدعم المادي لها، أما رد فعل فرنسا من تشكيل الحكومة المؤقتة فقد كان عنيفا حيث اتبع شارل ديغول عدة أساليب من أجل التخلص منها من هذه الأساليب، أسلوب الترغيب، أسلوب القهر، أسلوب الترهيب... [2]

***موقف الداخل:**

كان هناك اختلاف في الآراء من تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من مؤيد ومعارض لها سواء من طرف الشعب أو من طرف الهيئات السياسية، فالشعب قام بالاحتفال عند الإعلان عنها.

[1] – محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي، المرجع السابق ،ص107.

[2] – وحيدة نعمي، المرجع السابق، ص 43.

ولقد كان لهذا الخبر صدى عميقا في نفوس الجزائريين مما أدى إلى تظاهرات وأفراح شعبية ورفع الرايات على رؤوس الجبال وبقيت أكثر من عشرين يوما وأطلاق أصوات المدافع.[1]

عند الإعلان عن تأسيسها صرح مسؤولوها عن رأيهم حيث اعتبر فرحات عباس أن الإعلان عنها بعث حماسا لدى الشعب الجزائري، وأمالا أن يكون هناك دعما للثورة على الصعيد الخارجي، أما العقيد علي كافي* والذي يعد من المعارضين لقرار التأسيس على أنها تعد حدثا تاريخيا وبعثا للدولة الجزائرية وانتقاما من عار سيدي فرج ورد الكرامة للشعب الجزائري، أما كريم بلقاسم فاعتبره أنه يوم تاريخي في الثورة الجزائرية بعد الفاتح أول نوفمبر وهو تاريخ حاسم في تحرير الوطن .

رغم التأييد الذي عرفته الحكومة المؤقتة من طرف الشعب وجيش التحرير الوطني لا يعني أنها لم تجد معارضة من الداخل وهم قادة الداخل الذين أخذوا على قيادة الخارج ممثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ جملة من المأخذ منها:

_ عدم استشارة قادة الولايات في الداخل حول الموضوع.

_ إن القرار لم يتخذ بطريقة قانونية حيث أن أمرا كهذا يعتبر من صلاحيات المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي يعتبر برلمان الثورة وجهازها التشريعي.[2] لقد واجهت الحكومة المؤقتة العديد من المؤامرات من طرف قادتها كرد فعل على تأسيسها من بينها مؤامرة لعموري رفقة مجموعة من الضباط للإطاحة بها.

[1] – وحيدة نعمي ، المرجع السابق ، ص، ص 43-44.

*علي كافي: ولد في 7أكتوبر1928م بمزرعة مسونة بلدية الحروش مقر الدائرة ولاية سكيكدة، ناضل في حزب الشعب، التحق بصفوف جيش التحرير في 1955م، وهو أحد المهندسين لهجومات 20 أوت 1955م، مع قائد زيغود يوسف، شارك في مؤتمر االصومام 20 أوت 1956 م وأصبح عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية... (أنظر: محمد علوي، المرجع السابق، ص-ص 76-78.)

[2] – محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي، المرجع السابق، ص-ص110-113.

إن مؤامرة لعموري تعود جذورها إلى 1959م[1] ونفيه إلى القاهرة في سمبتبر1958م إلى تونس مع مصطفى لكحل وحاولا تنظيم انقلاب ضد الحكومة المؤقتة[2].

كذلك قضية عميرة التي ظهرت في جانفي 1959م التي أضافت متاعب جديدة للرئيس فرحات عباس[3].

يعد تشكيل هيئة أركان جيش التحرير الشرقية والغربية في 1أكتوبر 1958م تم توحيدها تحت قيادة العقيد هواري بومدين حيث نجح في ضبط النظام على الحدود الشرقية التي عرفت عدة مشاكل من الناحية العسكرية، ومن ثم أصبح لهيئة الأركان نفوذ كبير حتى على حساب الحكومة المؤقتةوالباءات الثلاثة[4]، وكانت أول مواجهة بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة عند سقوط طائرة فرنسية وأسير قادتها، فطلبت الحكومة التونسية تحت الضغط الفرنسي بإطلاق سراح التيار[5].

لقد كان العقيد هواري بومدين من المعارضين لاتفاقية إيفيان، بذلك شكل العقيد هواري خطورة كبيرة على الحكومة المؤقتة نتيجة المواقف المضادة لها بحيث كان أول المعارضين لاتفاقيات وقف إطلاق النار كما انعدمت ثقته بفرحات عباس، وعقب الإعلان عن وقف النار، غادر القادة التاريخيون المختطفون السجن وتوجهوا إلى طرابلس لحضور المؤتمر الخامس للثورة الجزائرية الذي انعقد بين 28 ماي و5 جوان 1962م بطرابلس .

وكان هدفه التكفل بمهام الدولة[6]، وقد اشتد النزاع بين القادة المختطفين خاصة بعد الزيارة التي قام بها بن بلة إلى القاهرة للقاء الرئيس المصري جمال عبد الناصر وبداية ظهور الميولات الإيديولوجية، كما لم يخف بن بلة رغبته من الإطاحة بالحكومة المؤقتة[7].

---

[1] – وحيدة نعمي، المرجع السابق، ص45.

[2] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص478.

[3] – وحيدة نعمي، المرجع نفسه، ص46.

[4] – الطاهر الزبيري، نصف قرن من الكفاح، ط1، الشروق للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011م، ص11.

[5] – وحيدة نعمي، المرجع نفسه، ص47.

[6] – المرجع نفسه، ص48.

[7] – حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 248.

لقد كان القادة والمجاهدون في الداخل يجهلون ما يجري في الخارج من خلافات ولذلك أخذوا موقفا حياديا من أجل تفادي وقوع مأساة أخرى بعد مأساة حرب التحرير، وبقوا على تلك الحالة إلى ظهر الصراع بين الحكومة المؤقتة وجماعة بومدين بعد أن وصلتهم معلومات بأنه بلغ أشده في مؤتمر طرابلس والانقسام الذي كان واضحا بين الطرفين حول السلطة والزعامة[1].

لقد تضاعفت الأزمة على اثر إنشاء المكتب السياسي في تلمسان 22جويلية 1962م ورفضه للحكومة المؤقتة، ثم ظهرت أزمة أخرى بسبب إصدار المكتب السياسي لقرار إدماج قوات الولايات الست العسكرية في جيش التحرير لتكوين الجيش الوطني الشعبي الموحد وكانت نتيجة لهذا القرار أن تظهر حرب أهلية أن الشعب الجزائري وقف حاجزا بين القوات المتصارعة رافعا شعارا "سبع سنوات بركات"، حيث تم انتخاب أعضاء المجلس التأسيسي وقيام أول حكومة وطنية بعد الاستقلال برئاسة أحمد بن بلة تولى فيها هواري بومدين منصب وزير الدفاع وكان ذلك في 9 سبتمبر 1962م.[2]

-رد فعل فرنسا الاستعمارية:

اعتمدت السلطة الفرنسية منذ الفاتح نوفمبر 1954م مبدأ القوة والعنف في تعاملها مع الثورة وأنه يحق لها إجراء قمعي ضد الجزائريين الخارجين عن القانون وضد ثورتهم باعتبار أن الأمر يتعلق بأمورها الداخلية وبدوره سعى الجنرال ديغول إلى رسم معالم إستراتيجية للقضاء على الثورة على الصعيدين الداخلي أو الخارجي، فوضت فرنسا الاستعمارية خطة شملت الميادين العسكرية والاقتصادية والسياسية والدبلوماسية،[3]ولقد أقامت السلطات الفرنسية حاجز موريس كما عملت على تدعيمه بخط شال وأصبح هذا الحاجز صعب الاجتياز كما صعبت عملية وصول وتمرير الأسلحة والدعم المادي وكان سببا في استشهاد الكثير من المجاهدين[4].

---

[1]– لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، دار الأمة، الجزائر، 2010م،ص، ص 102،103.

[2]– وحيدة نعمي، المرجع السابق، ص50.

[3]– عمر بوضربة، المرجع السابق، ص، ص 65،66.

[4]– محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي، المرجع السابق، ص، ص 127،128.

وقد أقيم هذا الخط المكهرب نظرا لأهمية تونس والمغرب باعتبارهما المنفذ الذي تمر من خلاله الأسلحة والمكان الذي يلجأ إليه المجاهدون للعلاج وكان الهدف من وضع هذه الخطوط هو خنق الثورة واستسلامهم.[1]

كما قامت القوات الفرنسية بعدة عمليات عسكرية ضد الجيش الجزائري تحمل عدة أسماء منها عملية التربيع أو الكادرياج وكان هدف فرنسا الاستعمارية من هذه العملية هو القضاء على جيش التحرير في أنحاء البلاد دفعة واحدة.[2]

كما رغب في تنظيم الجيش وتزويده بأحدث أنواع الأسلحة وذلك لتكثيف العمليات العسكرية الهجومية والقضاء على الثورة فاستدعى صالان إلى باريس واستبداله بالجنرال شال في 2 ديسمبر كقائد عام للقوات المسلحة، هذا الأخير الذي اعتمد على استراتيجية جديدة للقضاء على الثورة، وقد وضع ديغول تحت تصرفه كل الإمكانيات المادية والبشرية كما ساعده في تعيين وترقية مجموعة من الجنرالات والعقداء الذين تخرجوا من المدارس العسكرية العليا.[3]

وتتمثل استراتيجية شال فأول برنامجه الذي حمل اسمه والذي طبق في 4 فيفري 1959م وقد شرع في تطبيق أول عملية في الناحية الغربية وتمكن من تطهيرها كليا وقد سميت هذه العملية بعملية التاج[4]، ثم انتقل إلى عدة عمليات أخرى منها: الحزام والمنظار ثم عملية الأحجار الكريمة، كل هذه العمليات وقعت في الولاية الخامسة ولم تعترض ديغول أية مقاومة من طرف جيش التحرير الوطني، لما توجه شال إلى الولاية الرابعة بعد انتهائه من الولاية الخامسة وما كادت قواته تصل إلى قواته تصل إلى هناك حتى هاجمها الثوار من الخلف بقوة[5]، من الرغم كل الجهود التي بذلها إلا أن مشروعه فشل.[6]

---

[1] – أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص177.

[2] – وحيدة نعمي، المرجع السابق، ص 51.

[3] – محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر، المرجع السابق،ص130.

[4] – أزغيدي محمد لحسن، المرجع نفسه، ص177.

[5] – وحيدة نعمي، المرجع نفسه، ص52.

[6] – محمد العربي الزبيري، المرجع نفسه، ص131.

كما اعتمد ديغول على أسلوب أخر لقمع الثورة وإجهاضها حيث لجأ إلى إخلاء مناطق العمليات من السكان وحشدهم في معسكرات محاطة بالأسلاك الشائكة. وبلغ عدد المحتشدات 3426 محتشدا وذلك لعزل جيش التحرير الوطني وعزله عن الشعب ومن التسلل إلى المراكز الفرنسية وكان أكثرهم المعتقلين من النساء والأطفال والشيوخ معرضين لمختلف أنواع التعذيب والجوع والإصابة بالأمراض، وكان الهدف من ذلك وإبادة الشعب الجزائري للاحتفاظ بالجزائر الفرنسية وبذلك بقي جيش التحرير الوطني يواجه وحده العدو وبمعزل عن الشعب الذي يعتبر مصدر قوته.[1]

كما دعم ديغول إستراتجيته بأمور جديدة وعدة مبادرات ومشاريع منها: سلم الشجعان والذي انعقد في 23 أكتوبر 1958م، [2] كما ديغول بمشروع قسنطينة الذي تم الإعلان عنه في 3 أكتوبر 1958م وكان هدفه اقتصادي[3] ومن أجل القضاء على الثورة من خلال الاعتماد على المشاريع الإصلاحية[4]، كذلك لجأ ديغول إلى سياسات أخرى كسياسة تقرير المصير والاعتراف للشعب الجزائري بحقه في ذلك في 16 سبتمبر 1959م.[5]

أما الهدف من هذه المناورة هو تغليط الرأي العام في الجزائر وفي العالم وإخماد الثورة واستقرار الاستعمار الفرنسي في الجزائر وزرع بذور الانقسام وبالتالي القضاء عليها، كذلك اعتمدت السياسة الديغولية على أسلوب الدعاية المضادة لمواجهة أي تأييد لسياسة الحكومة المؤقتة الجزائرية، كما عملت فرنسا على إظهار الثورة الجزائرية على أنها ثورة بلا قيادة لذلك تم اللجوء إلى أسلوب التهديد والضغط على دول العالم الثالث من قبل السلطة الفرنسية، كما

[1] –وحيدة نعمي ، المرجع السابق ، ص 53.

[2] – عمر بوضربة ، المرجع السابق ، ص 70.

[3] –عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص 435.

[4] – وحيدة نعمي ، المرجع نفسه ، ص 54.

[5] – محمد العربي الزبيري ، تاريخ الجزائر ،المرجع السابق ، ص 132.

اتبعت أسلوب أخر استهدفت من خلاله اغتيال بعض العناصر الدبلوماسية من خلال النجاح الذي حققته الحكومة المؤقتة على الصعيد الدبلوماسي.[1]

_المواقف الدولية:

1_ موقف الدول العربية:

منذ الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة توالت الاعترافات بها من قبل الدول العربية المساندة للقضية الجزائرية وكفاح الشعب من أجل الحرية والاستقلال ومن بين هذه الدول نجد الاعتراف المغربي والذي جاء على شكل بيان يحمل توقيع ريس الوزراء ووزير الخارجية، أرسل هذا البيان إلى الرئيس فرحات عباس في22 سبتمبر1958م .وقد تضمن هذا الأخير بالاعتراف بالحكومة المؤقتة في19 سبتمبر 1958م، بالإضافة إلى تونس وليبيا اللتان اعترفتا بها، أما المملكة العربية السعودية كان اعترافها الأول في 20 سبتمبر1958م، ليأتي اعترافها الرسمي والعلني بالاستقلال الكامل في جويلية 1962م[2]. كذلك اعتراف المملكة الأردنية التي قدمت الإعانات وحملت وثيقة الاعتراف بتوقيع رئيس مجلس الوزراء حيث ما جاء فيها تمني هذا الأخير باسمه وبالنيابة عن حكومته وشعبه بالتوفيق لحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أحر التمنيات والتوفيق للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. أما السودان فقد اعترفت بها في 22 سبتمبر 1958م عن طريق سفيرها بالقاهرة وكما اعترفت بها الجمهورية العربية المتحدة بعد الإعلان عن تأسيسها رغم استيائها منها.[3]

يمكن اعتبار هذه الاعترافات التي حصلت عليها الحكومة الجزائرية المؤقتة تجسيدا للمساندة الكبيرة التي تقوم بها الدول العربية تجاه الثورة الجزائرية ونتيجة للنشاط الدبلوماسي الذي تقوم به عن طريق وفودها في البلدان العربية.[4]

---

[1]- وحيدة نعمي ،المرجع السابق ، ص 55.

[2] - مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954-1962م ، دار الحكمة، الجزائر ، 2009م ، ص 139.

[3] - سعد دحلب ، المصدر السابق ، ص 81.

[4] -عمر بوضربة ، المرجع السابق ، ص 60.

_ موقف الدول الشيوعية:

منذ الفاتح من نوفمبر 1954م كان هناك تضامن كبير من طرف الدول الشيوعية تجاه القضية الجزائرية، حيث نجد هذه الدول قد اختلفت في أشكال تضامنها مع الثورة الجزائرية بين تقديم مساعدات مادية ومعنوية، وما أن تم الإعلان عن تأسيسها حتى سارعت هذه الدول للاعتراف بها [1]ومن بين هذه الدول نذكر:

جمهورية الصين الشعبية في 22سبتمبر 1958م[2]، ثم جاء اعتراف دولة يوغسلافيا خلال الزيارة الرسمية التي قام بها وفد الحكومة الجزائرية برئاسة فرحات عباس وتمت الزيارة في 6 جوان 1959م إلى غاية 12 جوان 1959م حيث تم بلاغ مشترك من طرف الجزائر ويوغسلافيا في كل من بلغراد وتونس وقد احتوى هذا البلاغ على تضامن الشعب اليوغسلافي مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كان ذلك في12جوان 1959م[3].

انه وأثناء المحادثات التي جرت مع الوفد الجزائري بالأمم المتحدة صرح الرئيس السوفياتي في 18أكتوبر1960م أن الاتحاد السوفياتي ليس الدولة الوحيدة التي اعترفت اعترافا رسميا بها بل اعترف بها العالم بأكمله، أولها فرنسا ورئيس جمهوريتها الجنرال ديغول وذلك من خلال إجراءه للمفاوضات معها، ثم أكد موقفه ذلك من جديد عندما عاد إلى موسكو في 21 أكتوبر[4].

_ موقف الدول العالم الثالث:

منحت دول العالم الثالث الاعتراف بتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية حيث نجد من بينها: أنغولا وذلك في 28 سبتمبر1958م، ثم غانا وغينيا في 10 جويلية 1959م[5] وغينيا كان الاعتراف في 30 سبتمبر1958م[6]، ونفس الشيء حدث مع الطوغو حيث وجهت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 6ماي 1960م,برقية إلى رئيس دولة الطوغو تهنئها

---

[1] – محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي، المرجع السابق، ص، ص .118،119

[2]– عمر بوضربة، المرجع السابق، ص60.

[3]– محمد بجاوي، المرجع السابق، ص158.

[4] – يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون،ج3، دار الغرب، الجزائر، 2009، ص71.

[5]– عمر بوضربة، المرجع نفسه ، ص61.

[6] – محمد بجاوي، المرجع نفسه، ص، ص 159،160.

وتعترف فيها بحكومة الطوغو الجديدة، فما كان من رئيس هذه الدولة السالفة الذكر إلا الرد عليها ببرقية صدرت في 17جوان 1960م حملت فيها الاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة، كذلك دولة مالي التي أرسلت برقية في 18فيفري1962م، إلى الرئيس فرحات عباس تعترف فيها بأن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هي الممثل الوحيد للشعب كما عبرت على أن تكون هناك علاقات دبلوماسية معها.

في حين أن باقي الدول اختارت أن تراقب الأوضاع والتطورات مع أخذ الحيطة والحذر، أما إندونيسيا فقد اعترفت بها من خلال إصدارها لوثيقة من بين ما جاء فيها أن الدوافع والأسباب التي جعلتها تعترف بها قد وردت في البيان الرسمي الذي صدرته حكومة الجمهورية الإندونيسية في جلسة طارئة لمجلس الوزراء في 27 سبتمبر1958م وأن حكومة إندونيسيا ترحب بقيام الحكومة الجزائرية المؤقتة[1].

_ موقف الدول الرأسمالية

إن جميع الدول الغربية الرأسمالية كانت حليفة لفرنسا، هذا السبب جعل الدول الغربية لا تعطي له أهمية وأن الاستفتاء حول دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة الذي كان مقررا في 26سبتمبر 1958م في الجزائر غطى على الحدث وجعله خاليا من أية قيمة بالنسبة للدول الغربية[2].

لقد اختلفت المساعدات التي قدمتها الدول الغربية لفرنسا، في حين اعتبرت فرنسا أن حرب الجزائر هي حرب كل الدول الغربية بصفة عامة، وحرب الحلف الأطلسي بصفة خاصة، ولذلك على جميع الدول مساعدتها وتقديم الدعم ومساندة لها، ولقد تمثلت المساعدة العسكرية التي تلقتها فرنسا في الحصول على الطائرات العمودية والأسلحة الخفيفة وأجهزة المخابرات من طرف أمريكا وألمانيا الغربية...، كما كانت هناك ناقلات الطائرات الأمريكية والتي وضعت تحت تصرف فرنسا في حربها ضد الجزائر.

[1] – مصطفى طلاس، بسام العسلي، الثورة الجزائرية، دار طلاس،دمشق،1984م، ص-ص 373-376.

[2] – محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي، المرجع السابق،ص120.

هناك دعم أخر وهو الدعم الدبلوماسي وهي نوع أخر من المساعدات، حيث أن الحلف الأطلسي كان يساند موقف تواجد فرنسا في الجزائر في كل دورة الأمم المتحدة، أما المساندة البريطانية لفرنسا فقد تمثلت في الجانب السياسي كما ساندت الحكومة الأمريكية وباركت جميع المشاريع التي جاء بها ديغول حيث هناك من صرح أن كلا من الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا كانتا تلعبان دورا مزدوجا فهما لم تعترفا بالحكومة الجزائرية المؤقتة كما أنهما تساندا أعمال فرنسا الاستعمارية في الجزائر[1].

[1]– أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق،ص،ص183،184.

الفصل الثاني:
تطور الحكومة المؤقتة
1958م-1962م

أولا : الحكومة المؤقتة الأولى

ثانيا: الحكومة المؤقتة الثانية

ثالثا: الحكومة المؤقتة الثالثة

رابعا: الصعوبات التي واجهتها

ظهرت الحكومة المؤقتة في الجزائر لكي تعلن للعالم أن هناك دولة جزائرية تحارب لنيل استقلالها وقد تشكلت هذه الحكومة في الدولة الشقيقة تونس وذلك من طرف قيادات الثورة فكانت هذه الخطوة ردا على قول ديغول أنه لا يتفاوض مع الفلاقة والمعنى من قوله أن يتفاوض مع شعب دون حكومة.[1]

أولا : الحكومة المؤقتة الأولى

ضمت هذه التشكيلة 19 عشرة شخصية برئاسة[2] كل من فرحات عباس*رئيس الحكومة للجمهورية الجزائرية ونائبه كريم بلقاسم الذي احتفظ بمنصبه في لجنة التنسيق والتنفيذ كوزير مسؤول عن القوات المسلحة[3] أحمد بن بلة رئيس، محمد بوضياف وزير الدولة، حسين آيت أحمد وزير دولة، عبد الحفيظ بوصوف وزير الاتصالات والمواصلات، الأمين دباغين وزير الشؤون الخارجية، محمود الشريف وزير التسليح، عبد الحميد مهري وزير الشؤون المغاربية، يوسف بن خدة وزير الشؤون الاجتماعية، أحمد توفيق المدني وزير الشؤون الثقافية، أحمد فرانسيس وزير الشؤون المالية، محمد يزيد وزير الإعلام.[4]،

---

[1]- حسب ما ورد من معلومات عند المجاهد حمه هنين رئيس جمعية الجبل الأبيض لحماية و تخليد مآثر الثورة نادي المجاهد وهو هنين محمد (حمه) المولود سنة 1935م بتروبية دائرة بئر مقدم ولاية تبسة حيث عاش فيها عشر سنوات ثم انتقل إلى تبسة سنة 1945م و انخرط بحزب انتصار الحريات سنة 1951م و في سنة 1954م بعدما كان فدائي بالمدينة نفذ عمليتين بتبسة و الشريعة التحق بصفوف الجيش في ديسمبر 1955م.

[2]– محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 108.

* ولد سنة 1899م في طاهير بجيجل أكمل دراسته في الجزائر فتحصل على الشهادة الجامعية في الصيدلة في 1931م و في سنة 1933م انتقل إلى سطيف ليستقر بها حيث فتح صيدلية هناك و كان من بين الدافعين عن نشاط حقوق الجالية المسلمة و في 1943م أصدر كتاب البيان الجزائري...(أنظر:–1962Ferhat Abbas .L'indépendance confisquee 1978.Falammariom.paris.1984.p1.)

[3]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 476.

[4]- بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954م معالمها الأساسية ،دار الغرب، الجزائر،2009، ص320.

كما تم تعيين مساجين فرنسا وهم رابح بيطاط، آيت أحمد وبوضياف في مناصب وزراء الدولة . كما عين ثلاث كتاب دولة وهم لمين خان وعمر أو صديق ومصطفى اسطنبولي. وقد ضمت هذه التشكيلة كل التوجهات السياسية من العلماء والمركزيين وأعضاء انتصار الحريات الديمقراطية، إلا أن العقيد أوعمران قد أبعد عنها بسبب الانتقادات التي كان يوجهها [1] وقد عرض اسمين لرئاسة الحكومة المؤقتة الجزائرية وهما كريم بلقاسم الذي يعد من التاريخيين والدكتور الأمين دباغين الذي كان رئيس البعثة الخارجية لجبهة التحرير الوطني إلا أنهما رفضا، فالأول تم رفضه من طرف لخضر بن طوبال، وعبد الحفيظ بوصوف للحفاظ على التوازن معه، والثاني تم رفضه من قبل المختطفين الخمس خاصة أحمد بن بلة وبعد نقاشات طويلة تم اختيار اسم فرحات عباس [2] أما بالنسبة لاختيار هذا الأخير رئيسا للحكومة فإن ذلك يرجع إلى أسباب إستراتيجية سياسية حيث أن عباس يعتبر سياسيا محنكا في ميدان المفاوضات ومعتدلا مقارنة بغيره من قادة الثورة الجزائرية .[3]

ثانيا:الحكومة المؤقتة الثانية.

تقرر تشكيل حكومة مؤقتة جديدة من أجل ضمان شرعية الثورة فعين لجنة مكونة من :محمدي السعيد وهواري بومدين وسعد دحلب لتشكيلها وتعيين الوزارة والرئيس، مع أن كريم بلقاسم أصر على أنه المؤهل الكفء لرئاستها وذلك لكونه العضو التاريخي الوحيد من اللجنة الثورية للوحدة والعمل الذي لا يزال موجودا. [4]

حيث تكونت هذه الحكومة من فرحات عباس رئيس، وكريم بلقاسم رئيس ووزير الخارجية، أحمد بن بلة نائب الرئيس، محمد بوضياف وزير التسليح والاتصالات العامة، أحمد فرانسيس وزير المالية، عبد الحميد مهري وزير الشؤون الاجتماعية، محمد يزيد وزير الإعلام،

[1]- وحيدة نعمي، المرجع السابق،ص34.

[2]- عمر بوضربة، المرجع السابق، ص48.

[3]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 476.

[4]– سعد دحلب، المصدر السابق، ص– ص 107– 113.

سعيد محمدي وزير دولة، محمد خيضر وزير دولة، حسين آيت أحمد وزير دولة، رابح بيطاط وزير دولة. حيث ألغيت المناصب التالية : وزير التسليح ووزير شؤون شمال إفريقيا، وزير الشؤون الثقافية .[1]

ثالثا: الحكومة المؤقتة الثالثة,

لقد أراد كل أعضاء المجلس الوطني للثورة تغيير الرئيس وبالتالي تغيير أسلوب الكفاح بعد فشل المفاوضات وتزايد تسلط المنظمة السرية المسلحة التي لجأت إلى استعمال العنف والإرهاب ضد الجزائريين وغضب أعضاء قيادة الأركان الحربية من عجزهم في اجتياز، وحاجز الاستياء على السلطة في الخارج، كما دعى بن خدة إلى تشكيل حكومة ضيقة مشكلة من خمسة أعضاء وتنصيبها في الجزائر لإثارة حماس المقاومين وحفظ الثقة والبحث عن اتفاق بين جميع القادة. [2]

كما توصل المؤتمرون إلى ضرورة انتهاج سياسة جديدة تتسم بالشدة والصلابة والإصرار على مطالبهم وعدم تقديم أية تنازلات مهما تطورت الأحداث، كما استقر رأي المجلس بعد التشاور مع بن بلة ورفاقه على أهمية إعادة تشكيل الحكومة برئاسة عنصر أشد مراسا ومعروف بتشدده صلابته مع تجديد دعم الحكومة لإعطاء القضية الجزائرية دفعة جديدة في مواجهة المناورات الفرنسية بالإضافة اقتناع أعضاء المجلس القومي بأن الموقف أصبح يدعو إلى تنحية العناصر المعتدلة والتي تفكر بعقلية فرنسية والتي استقدت أغراضها لإفساح المجال لعناصر جديدة قادرة على مواجهة الموقف الفرنسي بصلابته.[3]

---

[1]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 476.

[2]- سعد دحلب، المصدر السابق، ص، ص 134، 135.

[3]– فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر ، ط2، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، 1990م ، ص529.

فلذلك تم تعيين لجنة مكونة من محمد بن يحي وبوداود عمار مسؤول جبهة التحرير الوطني في فرنسا ومحمدي السعيد للتشاور واقتراح حكومة جديدة من طرف المجلس الوطني للثورة .[1]

حيث تشكلت هذه الأخيرة من بن يوسف بن خده الذي حل محل فرحات عباس في رئاستها كما عوض سعد دحلب بكريم بلقاسم في وزارة الشؤون الخارجية، حيث كلف هذا الأخير بمنصب نائب رئيس المجلس ووزير الداخلية وعين أحمد بن بلة نائبا للرئيس ونفس المنصب شغله محمد بوضياف .[2]

أما حسين آيت أحمد ورابح بيطاط ومحمد خيضر أسندت لهم مهمة وزراء دولة، أما عبد الحفيظ بوصوف أصبح وزيرا للتسليح والاستخبارات ومحمد يزيد وزير الإعلام ومحمدي السعيد وزير الدولة ولخضر بن طوبال وزير الداخلية .[3]

رابعا: الصعوبات التي واجهتها.

واجهت الحكومة الجزائرية المؤقتة مصاعب خارجية كثيرة تسببت فيها سياسة الوسائل الكبرى للجنرال ديغول، وانحصار الدعم الدبلوماسي للقضية الجزائرية بسبب السمعة التي يخص بها ديغول دوليا، وكذا مشكلة تأزم العلاقات مع بعض الدول الصديقة . وفضلا عن ذلك اصطدمت بمشاكل داخلية عويصة ناتجة عن مشكلة القيادة، وأهم هذه المشكلات هي:

***أزمة القيادة:** حيث ظهرت أزمات ناجمة عن إشكالية تكوين الحكومة وتولي المناصب فيها وقد ظل وجود عباس على رأس الحكومة يخلق امتعاضا في أوساط بعض القادة الذين اختلفت ردود أفعالهم حسب موقفهم والظروف المحيطة بهم.[4]

[1] – سعد دحلب، المصدر نفسه، ص136.

[2] – وحيدة نعمي، المرجع السابق، ص 37.

[3] – عمار بوحوش،المرجع السابق ،ص 587.

[4] – نوة نوي ،المرجع السابق، ص 35.

لذلك فإن أزمة القيادة قد أثرت سلبا على أعمال الحكومة المؤقتة لإن كريم بلقاسم كان يرى نفسه هو القائد الحقيقي للثورة وذلك لكونه الشخصية التاريخية الوحيدة التي ما زالت تباشر المسؤولية الفعلية في الثورة بعد استشهاد كل من ديدوش مراد، مصطفى بن بولعيد، العربي بن مهيدي وأسر بيطاط وبوضياف وبناءا على هذه الحجة كان كريم بلقاسم يطالب بحقه في انتقال الزعامة الفعلية إليه بدلا من إبقاء الزعامة في يد فرحات عباس [1] إلا أن عزيمة كل من لخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف * المتحالفين ضد مطلبه بتولي رئاسة الحكومة .[2]

و قد استفحل هذا الصراع اثر استقالة الأمين دباغين في مارس 1959م وعجز الحكومة عن حل المشكلة وتكليف العقداء العشرة بدل المجلس الوطني للثورة للبحث عن الأزمة والوصول إلى مخرج . [3]

كذلك وجهت الحكومة المؤقتة عدة مؤامرات منها : مؤامرة لعموري التي جذورها إلى فيفري 1958م .[4]

حيث قاد هذه المؤامرة محمد لعموري قائد سابق للولاية الأولى [5] وهو من بين أفراد لجنة العمليات العسكرية الشرقية [6] أمنا الثاني محمدي سعيدي الملقب بمصطفى لكحل ضابط سابق في الولاية الرابعة وأحد المتأثرين بالقومية العربية والرافضين للتوجه الذي سارت عليه جبهة

---

[1]- عمار بوحوش، المرجع السابق ،ص 484.

* عبد الحفيظ بوصوف : ولد بميلة و هو من قدماء المنظمة الخاصة شارك في لقاء مجموعة ال22 بالمدينة، و تولى قيادة الولاية الخامسة بعد صعود بن مهيدي إلى عضوية لجنة التنسيق والتنفيذ، و يعتبر مؤسس MALG (وزارة التسليح والاتصالات العامة) التي انبثق منها الأمن العسكري (SM)...(أنظر: رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين و السياسيين، د، ط، دار المعرفة، الجزائر، د، س، ص 26.)

[2]- نوة نوي، المرجع نفسه ،ص 35.

[3]- عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية (1954 م -1962م)، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 115.

[4]- وحيدة نعمي ،المرجع السابق، ص 45.

[5]- حكيمة شتوان، المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية، جامعة الجزائر، 2001، ص 81.

[6]- ميلودي سهام، المرجع السابق، ص 18.

التحرير الوطني بعد مؤتمر الصومام تقلد سنة 1957م منصب ضابط مساعد للرائد ايدير بالحدود الجزائرية اللبيية. ثم أرسل إلى لمتابعة الدراسة العسكرية سنة 1958م، لكن تمكن من الفرار بعد ذلك ووضع نفسه تحت حماية الأمير عبد الكريم الخطابي صاحب فكرة جيش تحرير المغرب العربي.[1]

و لقد اعتمد هذان الشخصان في انقلابهما على القوات العسكرية لقائد القاعدة الشرقية كما تمكنا كذلك من كسب دعم كل من جمال عبد الناصر المستاء من تصرفات الحكومة المصرية والعربي الإسلامي صالح بن يوسف المعارض لسياسة الحبيب بورقيبة والمتحمس لفكرة جيش تحرير المغرب العربي.[2]

إلا أن أسباب هذا الانقلاب ترجع إلى رفض محمد لعموري الامتثال للأحكام الصادرة في حقه أثناء حل لجنة التنظيم العسكري لذلك لجأ إلى مساعدة حكومة أجنبية للإطاحة بالحكومة المؤقتة وإلقاء القبض على الوزراء العسكريين .[3]

ترجع أيضا إلى مؤتمر الصومام وما خلفه من صراعات بين لجنة التنسيق والتنفيذ وقادة المناطق الشرقية (الأوراس، سوق أهراس) حين رفض الأوراسيون الانضواء تحت سلطة محمود الشريف * المعين من طرف اللجنة وقد كان رأي محمد لعموري أن كريم بلقاسم هو

[1]– محمد حربي، الجزائر 1954–1962م جبهة التحرير بين الأسطورة و الواقع، ترجمة كميل قيصر، د، ط، دار الحكمة، بيروت، 1983، ص 188.

[2]– حكيمة شتوان، المرجع السابق ،ص 81.

[3]– أحمد توفيق المدني، حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية، ج3، الشركة الوطنية, الجزائر، 1982م، ص، ص 187، 188.

*محمود الشريف: ولد سنة 1911م، بدوار الشريعة جند في الخدمة العسكرية في سنة 1931م، الفرقة الثالثة للصباحية برتبة ملازم أول، مناضل في الإتحاد الديمقراطي للبيان، التحق بالثورة في 1956م...(أنظر: بوبكر حفظ الله، التطورات العسكرية بمنطقة تبسة إبان الثورة التحريرية من خلال أرشيف ما وراء البحار الفرنسي، ط1، مسوهار، للنشر و التوزيع، قسنطينة، الجزائر، ص 17.)

المسؤول عن هذا الوضع، لذلك نجده يخوض حربا دعائية هذه في المناطق الحدودية متهما اياه بمحاباة الأقارب والاختلاس .[1]

أما الشيء الذي زاد عن الخلاف هو قيام كريم بلقاسم بتقديم مخطط لبناء جيش نظامي على الحدود بقيادة الرائد ايدير مولود وكان معظم ضباط هذا الجيش هم ضباط فارون من الجيش الفرنسي .[2]

و هذا مالم يسمح به لعموري حيث وجه انتقادات لكريم لأنه سمح بتغلغل الضباط الفارين في وحدات جيش الحدود الشرقية والغربية وما أزعجه أيضا عندما أصبح الكومندان ايدير مسؤولا على ديوان قائد القوات المسلحة وأصبح يعطي أوامره للعقيد محمدي السعيد قائد أركان جيش التحرير الوطني في الشرق .[3]

و أمام انتقادات لعموري لكريم بإبعاده إلى السعودية ليخلفه العقيد نواورة على رأس الولاية الأولى وهو صديق لعموري، ولقي عمار بوقلاز قائد القاعدة الشرقية سوق أهراس نفس مصير صديقه لعمري حيث أبعد إلى السعودية ليخلفه الكومندان عواشرية الذي يشارك لعموري نفس الآراء والأفكار مثل العقيد نواورة .[4]

و بهذا شرع لعموري في التخطيط لانقلاب ضد الحكومة المؤقتة التي كان يرى أنها قد انحرفت عن مبادئ الثورة واستند في خطته على القوات العسكرية الموجودة تحت قيادة أحمد نواورة في الولاية الأولى و عواشرية، كما انضم إليه مصطفى لكحل وهو طالب بالقاهرة المتأثر بالفكر الناصري فاستطاع أن يكسب الدعم المصري لأن عبد الناصر كان شديد الاستياء من الحكومة المؤقتة ويعتبرها بعيدة عن الطروحات العربية الإسلامية، كما تحصل على دعم صالح

[1]– محمد حربي، المصدر السابق، ص، ص 187،188.

[2]– ميلودي سهام ،المرجع السابق ،ص 18.

[3]– رابح لونيسي، المرجع السابق ،ص 29.

[4]– نفسه، ص، ص 29 ،30.

بن يوسف المعارض لبورقيبة فأراد الإطاحة به هذا ما يجعل تونس تشترك في الكفاح المسلح ضد الاستعمار الفرنسي في إطار فكرة جيش تحرير المغرب العربي.[1]

و لقد وجه الانقلابيون عدة اتهامات للحكومة المؤقتة من بينها ما يلي :

1/ انحرافهم عن مبادئ الثورة المعلنة في أول نوفمبر 1954م .

2/ ابعاد القادة الوطنين الذين ساهموا في الثورة منذ قيامها وإحلال عناصر مشبوهة ممن خدمت الاستعمار محلهم بهدف السيطرة على الثورة لصالحهم الشخصي .

3/ سوء استغلالهم لأموال الثورة .

4/ تراخيهم في إيصال السلاح للداخل وحجزهم للأسلحة والذخيرة مكدسة بليبيا وتونس لاتخاذها وسيلة للضغط على جيش التحرير للاستجابة لمطالبهم .

5/ رفضهم لانعقاد المؤتمر الوطني السنوي في 15 أغسطس 1958م وانتهاجهم سياسة دكتاتورية مستبدة ضد كل مسؤول يقف في وجههم .[2]

6/ خضوعهم لبورقيبة واتجاههم للتفاوض مع فرنسا لقبول انصاف الحلول.

7/ استئثارهم بالسلطة واتخاذهم لقرارات خطيرة تمس مستقبل الجزائر دون الرجوع لأعضاء المؤتمر الوطني للثورة الجزائرية.

8/ فرضهم لشخصيات مكروهة من الشعب وجيش التحرير في المراكز الحساسة دون مراعاة لشعور القادة، وأفراد الجيش والشعب داخل الجزائر وهم فرحات عباس ومحمدي السعيد

[1]– ميلودي سهام ،المرجع السابق ،ص 19.

[2]– فتحي الديب ،المصدر السابق ، ص 405.

والكومندان ايدير ومحمود الشريف وذلك بالرغم مما هو معروف عن هؤلاء من خيانتهم للثورة الجزائرية .[1]

لكن قضية لعموري اكتشفت من طرف المناضل الليبي سالم شلبك الذي كان يحسن البربرية، وكان لعموري في ضيافته حيث نقل عنه : أن لعموري عندما كلم جماعته بالهاتف في الكاف بتونس في منزل شلبك سالم باللهجة الشاوية فهم ما قاله لهم .[2]

و كان سالم مخلصا للثورة وعندما لاحظ وجود شيء يحضر قد يمس بالثورة وتحرك وأبلغ القيادات بما سمع، مما جعل القيادة في تونس تتبع اتصالات لعموري، حيث أتاحت له الفرصة ليجتمع بمجموعته وألقت عليهم القبض أثناء ذلك وأدخلوا[3] السجن ثم تمت محاكمتهم . وترأس المحكمة العقيد هواري بومدين بمساعدة كل من العقيد دهيليس (سي صادق) والكومندان قايد أحمد (سي سليمان) وأصدرت المحكمة حكما بالإعدام في كل من العقداء لعموري ونواورة والكومندان عواشرية ومصطفى لكحل، ونفذ فيهم الحكم في مارس 1959م، كما صدر الحكم بسجن كل من الكومندان عبد الله بلهوشات ومحمد الشريف مساعدية وأحمد دراية ولخضر بلحاج .[4]

***تذمر قيادة الداخل من سياسة الحكومة المؤقتة** : أدى انشغال قادة الحكومة المؤقتة بالصراع على السلطة وغلق الحدود الذي منع دخول الأسلحة إلى تذمر قيادة الولايات الداخل وكان عميروش * لأسباب مختلفة أكثر قادة الولايات تحمسا لتجميع قوى داخل الاجتماع

[1]– فتحي الديب ، المصدر السابق ، ص 406.

[2]– علي كافي، المصدر السابق ،ص 218.

[3]– نفسه، ص 218.

[4]– رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 32.

*عميروش : هو آيت حمودة عميروش ولد في 31أكتوبر 1926م بقرية ثاسفت ؟أقمون بلدية بني واسيف دائرة عين الحمام ولاية تيزي وزو، عاش يتيما التحق بكتاب القرية لتعليم القرآن الكريم و القراءة و الكتابة، انخرط في حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية ووثق صلاته بأعضاء المنظمة الخاصة، عينه كريم بلقاسم قائد على حوض الصومام و في 1957م عين قائد للولاية الثالثة...(أنظر: محمد علوي، المرجع السابق، ص – ص 98–100.)

المنعقد في ديسمبر 1958م إضافة لعميروش قائد الولاية السادسة وسي الحواس والحاج لخضر قائد الولاية الأولى ومحمد بوقرة قائد الولاية الرابعة في حين غاب عنه علي كافي قائد الولاية الثانية بتوجيه من غريمي كريم وهو بتن طوبال وبوصوف اللذان اعتقد أن عميروش يتحرك من كريم وقد حرص المجتمعون وضعية الثورة في الولايات وناقشوا المشاكل التي يمر بها الداخل وخاصة ما تعلق بندرة المال والسلاح ومشكلة العلاقة بين الداخل والخارج وعبر المجتمعون عن امتعاضهم من سياسة الحكومة المؤقتة التي تجاهلت احتياجات الداخل وطالبو بدخول القادة العسكريين لأرض المعركة وتشكيل قيادة للتنسيق بين قادة الولايات ووضع خطط محتملة لإدخال الأسلحة للوطن .[1]

و قد أرسلت هذه المطالب للحكومة المؤقتة، ولكن لم يتغير شيئا مما أدى بالعقيد عميروش للانتقال إلى الخارج وإيجاد حل لمشكلة العلاقة بين الحكومة والداخل ولم تكتب لمهنته النجاح بسبب استشهاده وهو في الطريق إلى تونس عبر تراب الولاية السادسة.[2]

[1]– عراب سليمان، زروالي حنان، المرجع السابق، ص، ص 36، 37.

[2]– المرجع نفسه ص 37.

الفصل الثالث:
الانعكاسات على الثورة

أولا: المفاوضات

ثانيا: مؤتمر طرابلس

أولا: المفاوضات:

أعلنت جبهة التحرير الوطني في بيان أول نوفمبر 1954م عن استعدادها للمساهمة في حل سلمي تفاوضي للقضية الجزائرية مع الحكومة الفرنسية يمكن للشعب الجزائري من ممارسة حقه في تقرير مصيره، حيث اتضحت شروط حول مسألة المفاوضات.[1]

وبتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أعلنت في بيانها الذي أصدرته يوم 18 سبتمبر 1958م عن رغبتها الصادقة في أن تصل إلى حل للمشكلة الجزائرية عن طريق التفاوض مع الحكومة الفرنسية، كما أعلنت عن استعدادها لمقابلة مندوبين عنها لهذا الغرض، ولقد عرفت المفاوضات الجزائرية الفرنسية نوعان منها ما هو سري كان الهدف منه حبس نبض الثورة وقادتها ومعرفة موقفهم منها، كما كانت هناك مفاوضات علنية ورسمية مثلها قادة بارزون في الحكومة المؤقتة وشخصيات رسمية من قبل السلطات الفرنسية.[2]

أ/ المفاوضات غير الرسمية(السرية):

بدأت هذه المفاوضات في مطلع الثورة التحريرية عام 1955م ولم تكن في البداية ذات صيغة رسمية لكونها لم ترق إلى درجة المفاوضات وكانت فرنسا بهدف من وراء هذه الاتصالات إلى معرفة أفكار واتجاهات إلى قادة الثورة وكذلك معرفة قوتها وكان قادة الثورة من جهتهم يدركون بأن المسؤولين الفرنسيين لم يكونوا قد تهيأوا لقبول توقيف الحرب والاعتراف باستقلال الجزائر وانطلاقا من هذا أقدمت السلطات الفرنسية على اجراء عدة اتصالات ولقاءات سرية مع وفد جبهة التحرير الوطني.[3]

---

[1]–عمر بوضربة: المرجع السابق، ص 113.

[2]–وحيدة نعمي: المرجع السابق، ص 80.

[3]–عمر بوضربة: المرجع نفسه، ص ص 117، 118.

كان أولى الاتصالات بالجزائر بفضل أنجري ماندوز حيث عقد لقاء سريا بين عبان رمضان وبن يوسف بن خدة مع مبعوث رئيس الحكومة الفرنسية في أفريل 1956م.[1]

وهو اللقاء الذي لم يصل إلى نتيجة بفضل نوايا السلطات الفرنسية وارادتها غير الجادة فالهدف منه هو التعرف على هوية الثوار ومطالبهم فقط.[2]

كما جرت لقاءات أخرى جمعت بين محمد يزيد وأحمد فرانسيس وبيير كومين الأمين العام بالنيابة للحزب الاشتراكي الفرنسي الذي يرأسه غي مولي وذلك يوم 21/ 07/ 1956م في بلغراد وكذلك التقى أمحمد يزيد ومحمد خيضر وعبد الرحمان كيوان مع هيربووكازبل يوم 2 و3 سبتمبر 1956م في روما، ثم لقاء خيضر وكومين بالقاهرة وبربوني فيما بعد، وهذا بقطع النظر عن مؤتمر بلدان المغرب العربي بتونس، والذي ألغي بعد اختطاف طائرة الخمسة* يوم 22 أكتوبر 1956م بواسطة الطيران الفرنسي.[3]

ومع مجيء ديغول إلى السلطة أخذ مسار المحادثات الجزائرية الفرنسية توجهه الصحيح بظهور فكرة حق تقرير المصير التي أعلن عنها ديغول في 16 سبتمبر 1959م ذلك أن هذا الأخير بعد توليه السلطة في 01 جوان 1958م سكن لإجراء محادثات سرية جمعت قادة الجبهة من جهة وجان عمروش وعبد الرحمان فارس مبعوث ديغول من جهة اخرى غير أن هذا اللقاء انتهى بالفشل لتباعد رؤى الطرفين.[4]

وفي 23 أكتوبر أعلن عن سلم الشجعان ووجود رفع العلم الأبيض والاتصال بالسفارة الفرنسية في تونس والرباط لتنظيم عملية الاستسلام لكن فرحات عباس رد على ديغول بأنه قد

---

[1]–وحيدة نعمي: المرجع السابق، ص 80.

[2]–عمر بوضربة: المرجع السابق، ص 118.

* الزعماء الخمسة وهم: أحمد بن بلة، محمد بوضياف، حسين آيت أحمد، محمد خيضر ومصطفى الأشرف.

[3]–بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات ايفيان، تعريب لحسن زغدار، محل العين جبائلي، مرادية عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، د. ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.س، ص 15.

[4]–كشرود فاتن: دور الدبلوماسية الجزائرية في الثورة التحريرية 1954– 1962م، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015– 2016م، ص 134.

نسي أن الشعب الجزائري قد رفض الادماج بكل أشكاله وهو في أشد حالات ضعفه فكيف يقبله ويورثه في عامها الرابع وبذلك عرف ديغول أن الطريق غير نافع فقطع اتصالاته السرية.[1]

ب/ المفاوضات الرسمية:

في يوم 14 جوان 1960م ألقى الرئيس ديغول خطابا هاما أعلن فيه عن استعداد فرنسا لاستقبال أي وفد جزائري ترسله الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بقصد التفاوض مع الحكومة الفرنسية وتفاءلت الأوساط الدبلوماسية بهذا النداء الموجه للثوار الجزائريين لكي يتحاوروا مع ديغول بعد أن تخلص من ضغوط الجنرالات وقادة الجالية الأوروبية في الجزائر ورحبت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بدعوة ديغول للتفاوض وأرسلت إلى فرنسا وفدا يتكون من محمد الصديق بن يحي مدير ديوان رئيس الحكومة المؤقتة والمحامي المشهور أحمد بومنجل مسؤول الاعلام بالحكومة المؤقتة.

أما الوفد الفرنسي فقد كان يقوده روبي موريس المكلف بالشؤون الجزائرية في قصر الإليزي والعقيد ماتون الذي كان يتفاوض مع سي صالح من الولاية الرابعة بالجزائر.[2]

انطلقت هذه المحادثات من مولان بفرنسا بتاريخ 25 جوان 1960م واستمرت إلى غاية 29 جوان 1960م[3]، إلا أن خلال هذه المحادثات رفض الطرف الفرنسي رفضا قاطعا عن التحدث في أمور أخرى غير وضع السلاح ومصير المقاتلين ولذلك كان موقف الوفد الجزائري التمسك[4] فلذلك لم يحقق أية نتيجة ايجابية لأن الوفد الفرنسي كان يسعى بالدرجة الأولى إلى التفاوض من أجل وقف اطلاق النار واجبار جيش التحرير على تسليم سلاحه واستعمال ذلك اللقاء له كدعاية بأن فرنسا ترغب في السلام والحكومة المؤقتة الجزائرية للجمهورية الجزائرية ترفضه

[1]–كشرود فاتن، المرجع السابق، ص 134.

[2] – عمار بوحوش ،المرجع السابق، ص 522.

[3]–كشرود فاتن، المرجع نفسه، ص 135.

[4]–سعد دحلب، المصدر السابق، ص 118.

لذلك فرضت عليه فرنسا حصارا اعلاميا وحرمته من اجراء اتصالات مع الخارج[1]، وعاد الوفد الجزائري إلى تونس.[2]

وفي 04 نوفمبر 1960م قرر ديغول أن يتقدم خطوة ثانية إلى الأمام في طريق المفاوضات ففي خطابه التاريخي في 1960/11/04م أعلن الرئيس الفرنسي عن ميلاد "الجزائر جزائرية" وأكد في خطابه بأنه سيواصل العمل من أجل تحقيق السلم في الجزائر وتحقيقا لهذا الهدف قام بإرسال وزيره للدفاع "بيير مسمير" إلى الجزائر وذلك لإبلاغ قادة الجيش أن الوقت حان للتفاوض وتطبيق الاستفتاء الخاص بتقرير المصير وتسيير الجزائر من الجزائر العاصمة بطريقة مستقلة.[3]

وكذلك سلسلة الزيارات التي قام بها خلال 1960م والتي انتهت بفشل ذريع اثر مظاهرات 11 ديسمبر 1960م مؤكدة زيف الادعاءات الفرنسية من عدم تمثيلية جبهة التحرير الوطني للشعب الجزائري وهي بذلك أعطت دفعا حقيقا لمسار تسوية القضية الجزائرية كما تريدها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وليس كما يريدها ديغول ضمن استراتيجيته.[4]

وفي 20 فيفري 1961م بليسارن على الحدود السويسرية الفرنسية جرى لقاء بين وفد الجبهة المكون من الطيب بولحروف وأحمد بومنجل ووفد الحكومة الفرنسية المكون من جورج بوميدو وبرونو دولوس حيث تركزت المحادثات حول:[5]

- السلطة المؤقتة المكلفة بتسيير شؤون الجزائر في الفترة الانتقالية.
- ضمانات حق تقرير المصير.

[1]–عمار بوحوش، المرجع السابق ، ص 522.

[2]–كشرود فاتن، المرجع السابق ، ص 136.

[3]–عمار بوحوش، المرجع نفسه، ص ، ص 523، 524.

[4]–أحمد مسعود سيد علي، تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيميا (1960/1961م) من خلال محاضر مجلسها الوطني المنعقد بطرابلس من 09 إلى 27 أوت 1961م، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، جامعة الجزائر، 2001–2002، ص 113.

[5]–كشرود فاتن، المرجع نفسه ، ص 137.

- مفهوم وشكل الهيئة التنفيذية المؤقتة المكلفة بالسلطة العامة، من تاريخ وقف اطلاق النار إلى الاعلان عن نتائج الاستفتاء.
- الضمانات الخاصة بالأقلية الأوروبية.

أما قضية الصحراء فقد رفض جورج بوميدو الخوض فيها متذرعا بأنها تشكل حجرا ذا مياه اقليمية، وبالتاي فهي تتطلب استشارة كل الأطراف المعنية[1]وأضاف قائلا <<أن الصحراء بحرا له سواحل تسكنها شعوب ساحلية والجزائر واحدة من تلك الشعوب، وعلى فرنسا أن تستشير الجميع>> أما مسألة الجيش الفرنسي فقد تركها جانبا واعتبر الموس الكبير ملكا من الأملاك الفرنسية، لكن ديغول لا يريد التطرق إلى الحرب أو وقف اطلاق النار بل يؤكد على الهدنة ويستطرد قائلا <<أنه عندما يتم التفاوض على الهدنة سيصدر بيان عن الحكومة الفرنسية يعقبه بيان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تدين فيها الارهاب وكل عملية من أعمال العنف>>، وبعد ذلك سيطلق سراح الوزراء الخمسة ليشاركوا في المفاوضات.

فرفضت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية خلال المناقشات الفصل بين وقف اطلاق النار وضمانات تقرير المصير وقالت أنها لا تريد تكرار ما حدث في مولان ورفضت الهدنة التي ما هي إلا وقف للعمليات العسكرية بين الطرفين في حين أن وقف اطلاق النار كنتيجة للمناقشات بحل المسائل السياسية والعسكرية كما ترفض فكرة التيارات التي هي وسيلة لتفرقة الصفوف وترفض بطبيعة الحال تجزئة التراب الوطني.[2]

فتوقفت المفاوضات لمدة قصيرة وفي 30 مارس 1961م اتفق الطرفان على الدخول في مفاوضات رسمية ابتداء من 07 أفريل 1961م في مدينة إيفيان إلا أن تصريح وزير الشؤون الخارجية في الحكومة الفرنسية لويس جوكيس في 31 مارس 1961مخ بأن فرنسا سوف

[1]–أحمد مسعود سيد علي، المرجع السابق، ص ص 113، 114.

[2]–بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 21.

تتفاوض مع الحركة الوطنية الجزائرية التابعة لمصالي الحاج[1]وهو ما جعل الحكومة المؤقتة تعلن عن تعليق بدء مفاوضات إيفيان وهذا ما ساهم في توتر العلاقات بين الحكومة الجزائرية والحكومة الفرنسية.[2]

وفي يوم 22 أفريل 1961م حاول الجنرالات: شال، جوهر، سالان، وزيلير الاطاحة بحكم ديغول بانقلاب عسكري ولولا فشل الانقلاب لدخل الفرنسيون والجيش الفرنسي في مواجهة دموية وقد أدرك ديغول الخطر الذي سببته حرب الجزائر على نظام بلده، حيث انقسمت فرنسا إلى شقين أنصار ومعارضي التفاوض وبالتالي أرغم ديغول على حل الأزمة لأنه إذا لم ينه حرب الجزائر فأنها ستقضي عليه وتدخل الأمة الفرنسية في غمار حرب أهلية[3]، حيث صرح قائلا: "لقد أصبح واضحا أن وحدة ومجد فرنسا هددا وأضحى مستقبلها معلقا بحل السلطة الجزائرية."[4]

وبعد ذلك أظهر ديغول استعداده الكبير للتفاوض مع جبهة التحرير بسرعة وذلك بقصد وضع الأوروبيين في الجزائر أمام الأمر الواقع بدلا من العمل على اقناعهم.[5]

وأعلن يوم 20 ماي 1961م بداية المفاوضات بصفة رسمية إلا أنها توقفت في 13 جوان 1961م، ثم استأنفت في 20 جويلية وكانت أهم النقاط التي بدأ التفاوض فيها هي مسألة الهدنة ومصير الأوروبيين بالجزائر وقضية الصحراء، وكان موقف الوفد الجزائري يتلخص في وحدة الشعب الجزائري ووحدة ترابه، ثم توقفت المفاوضات في نفس الشهر لتعقبها مفاوضات سرية في روس من 11 إلى 19 فيفري 1962م.[6]

---

[1]–وحيدة نعمي، المرجع السابق، ص ص 83، 84.

[2]- MOHAMMEDHARBI, les archives de la révolution algérienne, édition dahleb, Alger, 2010, P 372.

[3]– بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 23.

[4]–شارل ديغول، مذكرات الأمل، (التجديد 1958/ 1962م) ترجمة سموحي فوق العادة، بيروت، لبنان، 1971، ص 117.

[5]–عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 529.

[6]–وحيدة نعمي، المرجع نفسه، ص 84.

ثانيا: مؤتمر طرابلس 1962م:

اجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس من 22 إلى 27 فيفري 1962م لدراسة نص اتفاقيات إيفيان في كل جزئياتها حيث كان سعد دحلب هو المقرر[1]وتم التصويت على مشروع نص الاتفاقيات من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA)بما في ذلك المساجين الخمسة سجن النوى[2]فلقد صوتوا بتأييد الاتفاقيات وهم: آيت أحمد*،بن بلة، بيطاط و خيضر[3]ماعدا أعضاء هيئة الأركان العامة بومدين، قايد أحمد، علي منجلي والرائد مختار بوعيزم** من أعضاء الولاية الخامسة.[4]

حيث كان الهدف من وراء هذا الاجتماع الطارئ يتمثل أولا في المصادقة على مشروع برنامج تحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية وثانيا تعيين قيادة أو مكتب سياسي يشرف على المرحلة الانتقالية إلى حين تنظيم مؤتمر تقييمي.[5]

وافتتحت المفاوضات من جديد يوم 07 مارس وبصفة رسمية رأس كريم الوفد الجزائري الذي يتألف من بن طوبال، دحلب ويزيد كأعضاء للحكومة، وبن يحي وبولحروف ومالك والصغير مصطفاوي والرائد بن مصطفى بن عودة كممثل لجيش التحرير الوطني (ورفضت

---

[1]–بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 37.

[2]–ميلودي سهام، المرجع السابق، ص 74.

* حسين آيت أحمد: من مواليد 1926م بالقبائل من المناضلين الأوائل لحزب الشعب ومن أعضاء المنظمة الخاصة وأبعد عنها بتهمة الميل إلى البربرية، من أول المشاركين في ثورة نوفمبر وأصبح ممثل جبهة التحرير في نيويورك ثم عضو في المجلس الوطني للثورة، واختطف هو ورفقائه في 22 أكتوبر 1956م، بعد الاستقلال عارض النظام وسجن إلى أن تمكن من الفرار في 1966م ليعيش في المتقن(أنظر محمد حربي، المصدر السابق، ص ص 189، 190).

[3]–بن يوسف بن خدة، المصدر نفسه، ص 74.

** مختار بوعيزم: انخرط في حزب الشعب سنة 1947م بفرنسا، اتهم بالسرقة وأدخل السجن لمدة 19 شهرا، ولم يطلق سراحه إلا عشية انطلاق ثورة الفاتح من نوفمبر 1954م، ثم ما لبث أن التحق بها وتدرج في المسؤوليات بالولاية= =الخامسة حتى أصبح عضوا بمجلسها الذي دخل إلى جانب هيئة الأركان العامة عشية أزمة صيف 1962م ضد الحكومة المؤقتة (أنظر: ميلودي سهام، المرجع نفسه، ص 74).

[4]–ميلودي سهام، المرجع نفسه، ص 74.

[5]–علي كافي، المصدر السابق، ص 285.

القيادة العامة للجيش أن تتعاون مع الحكومة المؤقتة وتعيين عسكريين في الوفد) وكان من الجانب الفرنسي: لوي جوكس روبير برون، جان دوبرقلي، برونود ولاس، كلود شابي، رولان بيكار، وأضيف اليهم في مؤتمر ايفيان: برنار تريكو ملحق بديوان جوكس ومستشار برئاسة الجمهورية، وفانسان لبوري مستشار قانوني في الشؤون الجزائرية، والعقيد سقين دي بازيس مستشار عسكري وفليبتيبو الناطق الرسمي بأسرار الوفد الفرنسي، وبليزان مستشار في الدولة، مكلف بمحاضر الجلسات ولم يدخل المجلس الوطني سوى تعديلات طفيفة على الاتفاقيات، لكن حاول ممثلون أن يوطدوا من مواقفهم إزاء الطرف الفرنسي واستلزم ذلك 12 يوما من المناقشة الحادة للوصول إلى التوقيع على اتفاقية وقف اطلاق النار ولم يوقع كريم باسم الوفد الجزائري إلا عشية يوم 18 مارس.[1]

وحدد تاريخ وقف اطلاق النار في 19 مارس على الساعة الثانية عشر منتصف النهار وبذلك توقفت رسميا حرب التحرير الجزائرية وشرع في تنفيذ اتفاقيات ايفيان على الرغم من التصريحات الفرنسية في هيئة الأمم المتحدة التي مفادها أن سلطة الجزائر هي سلطة داخلية فإن المفاوضات التي أجرتها مع أعضاء الحكومة المؤقتة تدحض هذا الادعاء وتؤكد وجود دولة ذات سيادة ولو على جزء فقط من ترابها وبالتالي فإن خضوع فرنسا للتفاوض مع الجبهة عن حرمتها أو التفاوض مع الجبهة هو اعتراف بقوتها وبتمثيلها للشعب الجزائري، لذلك فإنه يصعب فصل الجبهة عن حكومتها أو التفاوض مع الجبهة ورفض التفاوض مع حكومتها.[2]

[1]–بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص ،ص 37 ، 38.

[2]–وحيدة نعمي، المرجع السابق، ص، ص 84، 85.

خـاتـمـــــــة

و في الأخير نستنتج ما يلي :

1/ قامت الثورة الجزائرية على مختلف مؤسسات القيادة منها المجلس الوطني للثورة والذي نتج عنه ظهور لجنة التنسيق والتنفيذ إلا أنها تعرضت لمختلف الأزمات جعلها تحول إلى حكومة مؤقتة حيث كان لظهورها نتاج لعدة ظروف داخلية وخارجية أهلتها ذلك منها معاناة الشعب الجزائري من نقص الأسلحة وتوفق معظم عمليات الإمداد والتموين خاصة عبر الحدود وذلك بسبب إنشاء الخط المكهرب أما من الخارجية الضغوطات التي تعرضت لها تونس والمغرب الأقصى مما خلق ضغطا أخرا على جبهة التحرير الوطني.

2/ يعتبر تأسيس الحكومة المؤقتة من أهم الأعمال التي قامت بها جبهة التحرير الوطني.

3/ يعتبر الشعب الجزائري أساس قيام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

4/ شهدت هذه الحكومة عدة اعترافات واكتسبت تأييد من مختلف الدول.

5/ أدى تطور الحكومة المؤقتة إلى ظهور ثلاث تشكيلات لها حيث كانت الأولى والثانية بقيادة فرحات عباس أما الحكومة المؤقتة الثالثة كانت بقيادة بن يوسف بن خدة وأما أعضاءها فلقد اتبعوا سياسة دولية مختلفة.

6/مواجهة الحكومة المؤقتة لعدة صعوبات وتعرضها لمختلف الأزمات جعلها في كل مرحلة تغير أعضائها.

7/ تمكنت الحكومة المؤقتة من تكذيب ادعاءات فرنسا بأن الثورة الجزائرية لا قيادة لها مما جعلها تتفاوض معها .

8/مرت المفاوضات بمرحلتين سرية وغير سرية فلعبت من خلالها الحكومة المؤقتة دورا فعالا حيث كانت لها رغبة في الدخول في المفاوضات واستطاعت أن تمسك بمطلبها وهو وقف إطلاق النار.

9/أثبتت الحكومة المؤقتة للحكومات الأخرى من خلال دخولها في المفاوضات بأنها المفاوض الوحيد المتحدث باسم الشعب الجزائري.

10/ يعتبر مؤتمر طرابلس من بين أهم المؤتمرات بحيث انبثق من خلال اجتماع المجلس الوطني للثورة و ذلك من أجل دراسة نص اتفاقيات إيفيان .

الـــمـلاحـق

الملحق الأول:

أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية :

أولا : الأعضاء الدائمون :

1/ مصطفى بن بولعيد .

2/ زيغود يوسف .

3/ كريم بلقاسم .

4/ عمر أوعمران .

5/ محمد العربي بن مهيدي.

6/ رابح بيطاط.

7/ أحمد بن بلة.

8/ محمد الأمين دباغين.

9/ فرحات عباس.

10/ عبان رمضان.

11/ بن يوسف بن خدة.

12/ عيسات ايدير.

13/ محمد بوضياف.

14/ آيت أحمد حسين.

15/ محمد خيضر.

16/ أحمد توفيق المدني.

17/ محمد يزيد. [1]

ثانيا: الأعضاء الإضافيون :

1/ لخضر بن طوبال.

2/ شيهاني بشير.

3/ سليمانوجلس.

4/ عبد الحفيظ بوصوف.

5/ علي ملاح سي الشريف.

6/ محمد الصديق بن يحي.

7/ محمد الياجوري .

8/ عبد المالك تمام .

9/محمدي السعيد.

10/ سعد دحلب .

11/ ممثل الاتحاد العام للعمال الجزائريين .

12/ ممثل الاتحاد العام للتجار الجزائريين .

[1]– النصوص الأساسية لثورة أول نوفمبر 1954م لنداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس، تصدير عبد العزيز بوتفليقة، د، ط، منشورات (ANEP)، (د ،م ،س)، ص 39.

13/ صالح الوانشي .

14/ الطيب طالبي.

15/ عبد الحميد مهري.

16/ أحمد فرانسيس .

17/ مزهودي إبراهيم[1] .

[1]– النصوص الأساسية لثورة أول نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص 40.

الملحق الثاني:[1]

[1]– سابق سهام، حمداوي دليلة، المرجع السابق، ص 83.

الملحق الثالث:[1]

لجنة التنسيق و التنفيذ الثانية 1957 (1)

أعضاء اللجنة و هم من اليمين إلى اليسار الجالسون: الأمين دباغين، الشريف محمود، فرحات عباس، عمر اوعمران

الواقفون: كريم بلقاسم، الاخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف، عبد الحميد مهري

[1]–جعفر رتيبة، المرجع السابق ، ص 117.

الملحق الرابع:[1]

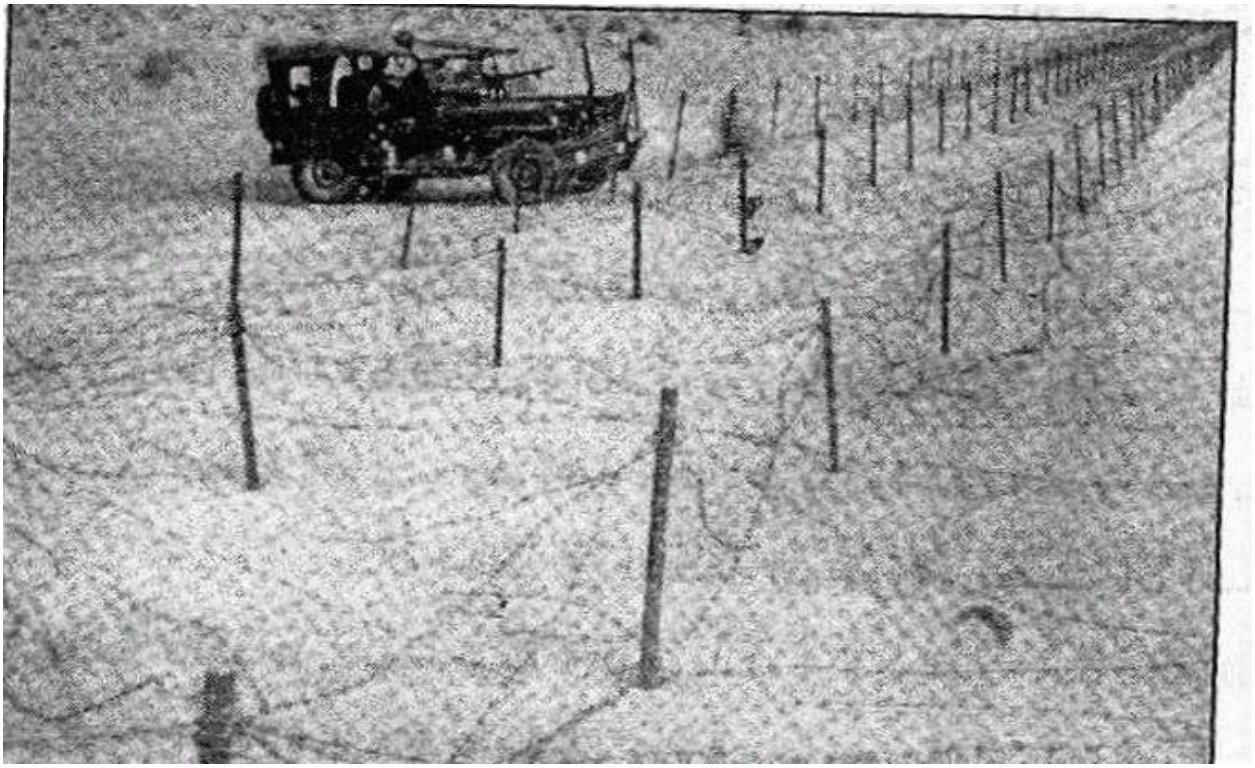

خط موريس المكهرب

[1]–بن يحوي نجاة، الدعم العربي للثورة الجزائرية من 1954–1962م مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012–2013 ص 74.

الملحق الخامس:[1]

بيان تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958/9/9[(1)]

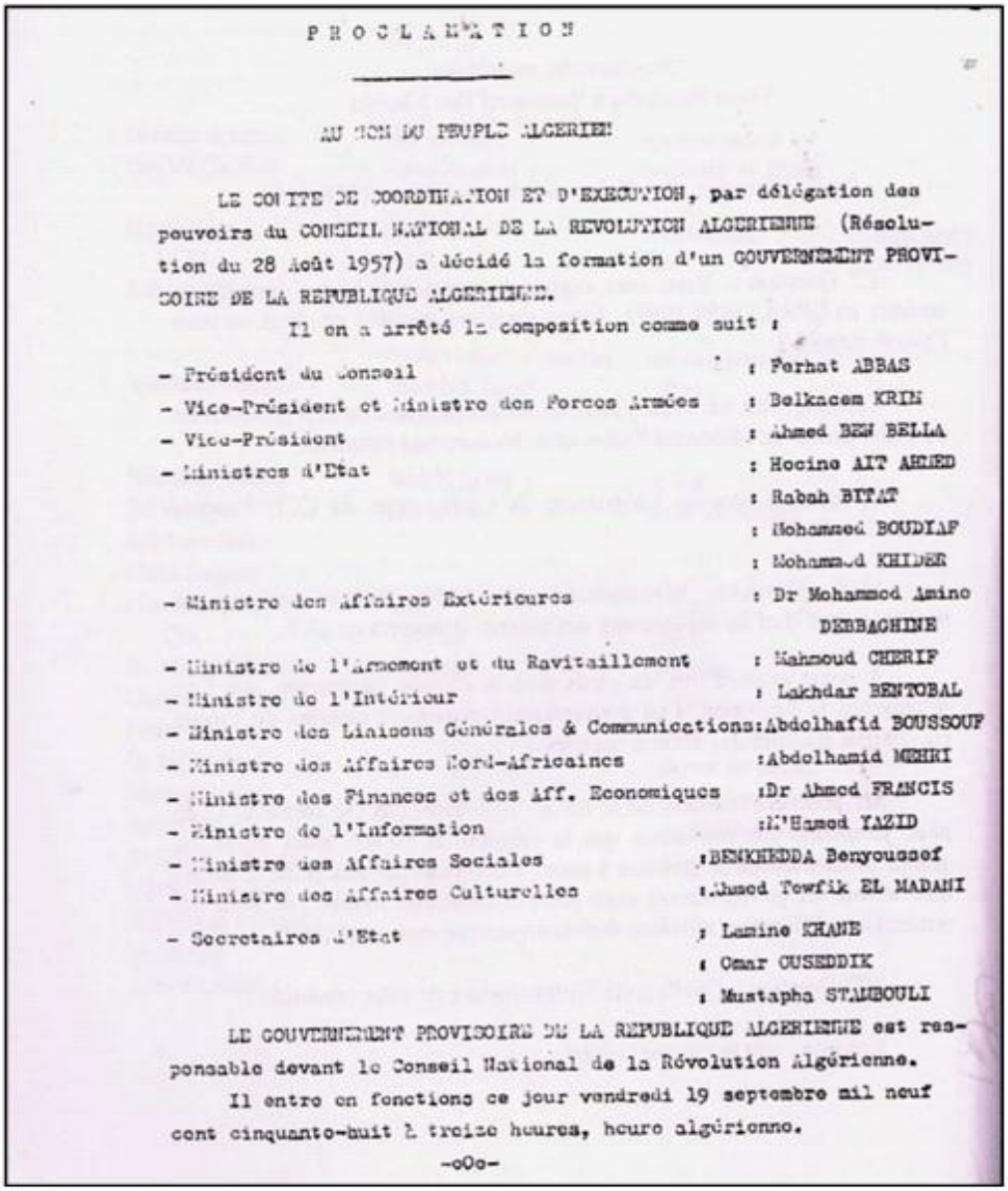

P R O C L A M A T I O N

AU NOM DU PEUPLE ALGERIEN

LE COMITE DE COORDINATION ET D'EXECUTION, par délégation des pouvoirs du CONSEIL NATIONAL DE LA REVOLUTION ALGERIENNE (Résolution du 28 Août 1957) a décidé la formation d'un GOUVERNEMENT PROVISOIRE DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE.

Il en a arrêté la composition comme suit :

- Président du Conseil	: Ferhat ABBAS
- Vice-Président et Ministre des Forces Armées	: Belkacem KRIM
- Vice-Président	: Ahmed BEN BELLA
- Ministres d'Etat	: Hocine AIT AHMED
	: Rabah BITAT
	: Mohammed BOUDIAF
	: Mohammed KHIDER
- Ministre des Affaires Extérieures	: Dr Mohammed Amino DEBBAGHINE
- Ministre de l'Armement et du Ravitaillement	: Mahmoud CHERIF
- Ministre de l'Intérieur	: Lakhdar BENTOBAL
- Ministre des Liaisons Générales & Communications	:Abdelhafid BOUSSOUF
- Ministre des Affaires Nord-Africaines	:Abdelhamid MEHRI
- Ministre des Finances et des Aff. Economiques	:Dr Ahmed FRANCIS
- Ministre de l'Information	:M'Hamed YAZID
- Ministre des Affaires Sociales	:BENKHEDDA Benyoussef
- Ministre des Affaires Culturelles	:Ahmed Tewfik EL MADANI
- Secretaires d'Etat	: Lamine KHANE
	: Omar OUSSEDDIK
	: Mustapha STAMBOULI

LE GOUVERNEMENT PROVISOIRE DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE est responsable devant le Conseil National de la Révolution Algérienne.

Il entre en fonctions ce jour vendredi 19 septembre mil neuf cent cinquante-huit à treize heures, heure algérienne.

-oOo-

[1]– عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 321.

الملحق السادس:[1]

الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

• التشكيلة الأولى 1958 ــ 1960

ــ السيد فرحات عباس . . . . . رئيس الحكومة

ــ السيد كريم بلقاسم . . . . . نائب الرئيس ووزير القوات المسلحة

ــ السيد احمد بن بلة . . . . . نائب الرئيس

ــ السيد حسين آيت أحمد . . . . . نائب الرئيس

ــ السيد رابح بيطاط . . . . . نائب الرئيس

ــ السيد محمد بوضياف . . . . . وزير الدولة

ــ السيد محمد خيضر . . . . . وزير الدولة

ــ السيد محمد لامين دباغين . . . . . وزير الشؤون الخارجية

ــ السيد محمود الشريف . . . . . وزير التسليح و التموين

ــ السيد لخضر بن طوبال . . . . . وزير الداخلية

ــ السيد عبد الحفيظ بوصوف . . . . . .وزير الإتصالات العامة و المواصلات

ــ السيد عبد الحميد . . . . . وزير شؤون شمال إفريقيا

ــ السيد أحمد فرنسيس . . . . . وزير الشؤون الإقتصادية و المالية

ــ السيد امحمد يزيد . . . . . وزير الإعلام

ــ السيد بن يوسف بن خدة . . . . . وزير الشؤون الإجتماعية

ــ السيد أحمد توفيق المدني . . . . . .وزير الشؤون الثقافية

ــ السيد الأمين خان. . . . . كاتب دولة

ــ السيد عمر أوصديق . . . . . كاتب دولة

ــ السيد مصطفي إسطمبولي . . . . . كاتب دولة

[1]–وزارة المجاهدين، الذكرى الخمسون لتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 19 سبتمبر 1958م / 19 سبتمبر 2008، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، (د، ط، م، س)، ص 13.

الملحق السابع:[1]

• التشكيلة الثانية 1960 ــ 1961

ــ السيد فرحات عباس. . . . . رئيسا

ــ السيد كريم بلقاسم . . . . . نائب الرئيس ووزير الشؤون الخارجية

ــ السيد أحمد بن بلة . . . . . نائب الرئيس

ــ السيد حسين آيت أحمد . . . . . نائب الرئيس

ــ السيد رابح بيطاط . . . . . نائب الرئيس

ــ السيد محمد بوضياف . . . . . وزير الدولة

ــ السيد محمد خيضر . . . . . وزير الدولة

ــ السيد المعيد محمدي . . . . . وزير دولة

ــ السيد عبد الحميد مهري . . . . . وزير الشؤون الاجتماعية و الثقافية

ــ السيد عبد الحفيظ بوصوف . . . . وزير التسليح و الاتصالات العامة

ــ السيد أحمد فرنسيس . . . . . وزير المالية و الشؤون الاقتصادية

ــ السيد امحمد يزيد . . . . . وزير الإعلام

ــ السيد لخضر بن طوبال . . . . . وزير الداخلية

106

[1]- وزارة المجاهدين، المرجع السابق، ص 14.

الملحق الثامن:[1]

• التشكيلة الثالثة 1961-1962

ـ السيد بن يوسف بن خدة . . . . . رئيس الحكومة ،وزير المالية و الشؤون الاقتصادية

ـ السيد كريم بلقاسم . . . . . نائب الرئيس ووزير الداخلية

ـ السيد أحمد بن بلة . . . . . نائب الرئيس

ـ السيد محمد بوضياف . . . . . نائب الرئيس

ـ السيد حسين آيت أحمد. . . . . وزير دولة

ـ السيد رابح بيطاط . . . . . وزير دولة

ـ السيد محمد خيضر . . . . . وزير دولة

ـ السيد لخضر بن طوبال . . . . . وزير دولة

ـ السيد سعيد محمدي . . . . . وزير دولة

ـ السيد سعد دحلب . . . . . وزير الشؤون الخارجية

ـ السيد عبد الحفيظ بوصوف . . . . . وزير التسليح و الإتصالات العامة

ـ السيد أحمد يزيد . . . . . وزير الإعلام

[1]- وزارة المجاهدين، المرجع السابق، ص 15.

الملحق التاسع:[1]

صورة للرئيس فرحات عباس

-farhat Abbas.Irid. p 1.

قائمة المصادر والمراجع

الشهادات الحية :

ما ورد من معلومات قدمها المجاهد حمه هنين في 2018/11/7م بمكتبه بتبسة .

المصادر :

1/ بجاوي محمد، الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961م، ط2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005م.

2/ بورقعة لخضر، شاهد على اغتيال الثورة، ط3، دار الحكمة، الجزائر، 1996م.

3/ بن خدة بن يوسف، نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات إيفيان، تعريب لحسن زغدار، محل العين جبائلي، مراجعة عبد الحكيم بن الشيخ الحسين،د،ط،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،د، س.

4/ حربي محمد، الجزائر (1954-1962م) جبهة التحرير الأسطورة والواقع، ترجمة كميل قيصر داغر،ط1،دار الحكمة، بيروت، 1983م .

5/ حربي محمد، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ترجمة نجيب عياذ صالح المثلوثي،د،ط،موفم،1994م .

6/ جرمان عمار، الحقيقة مذكرات عن ثورة التحرير الوطني وما بعد الاستقلال، دار الهدى، الجزائر، 2007م.

7/ دحلب سعد، المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007م.

8/ ديغول شارل، مذكرات الأمل، التجديد (1958م-1962م) ت، سموحي، منشورات عويدات، دار الطباعة اللبنانية، بيروت،1971م.

9/ كافي علي، مذكرات علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962م، ط1، دار القصبة، الجزائر، د، س.

10/ مالك رضا، الجزائر في إيفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962م، ترجمة فارس غضوب،ط1، دار الفارابي،لبنان،2003.

11/ الديب فتحي، عبد الناصر وثورة الجزائر،ط2، دار المستقبل العربي،القاهرة، 1990م.

12/ المدني أحمد توفيق، حياة كفاح مع ركب الثورة الجزائرية، ج3،الشركة الوطنية، الجزائر،1982م.

13/ الأشرف مصطفى، الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، دار القصبة، الجزائر، 2007م .

14/ النصوص الأساسية لثورة أول نوفمبر 1954م، النداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس، تصدير عبد العزيز بوتفليقة، د، ط، منشورات ANEP(د، م، س) .

15/ الزبيري الطاهر، نصف قرن من الكفاح،ط1،الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 2011.

باللغة الفرنسية :

1/Ferhat Abbas,L'indépendance confisquée 1962-1978,Falmmarion,1984.

2/ Mohammed Harbi,Les archives de la revolasionAlgerienne,éditiondahlab, Alger , 2010.

المراجع :

1/ أزغيدي محمد لحسن،مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962م، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989م .

2/ احدادن زهير، المختصر في تاريخ الثورة التحريرية 1954-1962م، مؤسسة احدادن، حسين داي، القبة، 2007م .

3/ بوحوش عمار، التاريخ السياسي من البداية ولغاية 1962م،، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005م .

4/ بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962م، ج2،د، د، الجزائر،2008م .

5/ بوضربة عمر، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، دار الحكمة، الجزائر، 2010 .

6/ بوعلام بن حمود، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954م معالمها الأساسية، دار الغرب، الجزائر، 2009م .

7/ بوعزيز يحي، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون،ج3، دار الغرب، الجزائر، 2010م.

8/ بن نادر الطيب، الجزائر حضارة وتاريخ، دار الهدى، الجزائر،2008م .

9/ الزبير سيف الإسلام، سجل تاريخ الاستعمار في الجزائر، المؤسسة الجزائرية، الجزائر، 1988م .

10/ الزبيري محمد العربي، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962 م، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، وزارة المجاهدين، الجزائر،2007م .

11/ الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر 1942-1992م، ج2، دار هومة، الجزائر , د، س .

12/ زوزو عبد الحميد، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة، دار هومة، الجزائر، 2009م .

13/ وزارة المجاهدين، الذكرى الخمسون لتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 19 سبتمبر 1958 / 19 سبتمبر 2008م، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 م (د، ط، م، س).

14/ الصغير مريم، المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954م – 1962م، دار الحكمة، الجزائر، 2009م .

15/ طلاس مصطفى والعسلي بسام، الثورة الجزائرية، دار طلاس، دمشق، 1984م .

16/ حفظ الله بوبكر، التطورات العسكرية بمنطقة تبسة إبان الثورة التحريرية من أرشيف مات وراء البحار الفرنسي، ط1،مسوهار للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2017م.

17/ عباس محمد،ثوار ... عظماء، شهادات 17 شخصية وطنية، د،ط، دار هومة، الجزائر،2005 م .

18/ عباس محمد، رواد الوطنية... شهادات 28 شخصية وطنية، د، ط، دار هومة، بوزريعة، الجزائر، 2005 م.

19/ عباس محمد، الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن، د، ط، دار القصبة، الجزائر، 2007م.

20/ علوي محمد، قادة ولايات الثورة التحريرية 1954- 1962م، دار علي بن زيد، بسكرة، الجزائر، 2013 م.

21/ عبد القادر حميد، فرحات عباس رجل دولة، دار المعرفة، الجزائر، 2007 م.

22/ عمراني عبد المجيد، جان بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة كنزة، الجزائر، د، س.

23/ غالي عربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1962م، غرناطة، الجزائر، 2009م.

24/ فركوس صالح، تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال المراحل الكبرى،دار العلوم، الجزائر، 2005م.

25/ مطمر محمد العيد، هواري بومدين رجل القيادة الجماعية، دار الهدى، الجزائر، 2003م.

26/ مقلاتي عبد الله، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954-1962م، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012 م.

27/ همشاوي مصطفى، جذور أول نوفمبر 1954م في الجزائر، د، ط، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، د، س.

28/ رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، د، ط، دار المعرفة، الجزائر، د، س.

الجرائد :

1/ ذكرى أخرى تضاف إلى غيرها من الذكريات، جريدة المجاهد لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطنيين، عدد 42، 18 ماي 1959 م .

الملتقيات:

1/ حمدي أحمد، مؤتمر الصومام ومهام الإعلام الثوري، الإعلام ومهامه أثناء الثورة، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الإعلام والإعلام المضاد، يصدرها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر.

الرسائل الجامعية:

1/ أحمد مسعود سيد علي، تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيميا (1960 – 1961) من خلال مجلسها الوطني المنعقد بطرابلس من 9 إلى 27 أوت 1961 م، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، جامعة الجزائر، 2001–2002م.

2/ بن يحوب نجاة، الدعم العربي للثورة الجزائرية من 1954– 1962م، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في نخصص التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012–2013م .

3/ ميلودي سهام، علاقة الحكومة المؤقتة بقيادات جيش التحرير الوطني (سبتمبر 1958م –مارس 1962م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تخصص الثورة الجزائرية 1962/1954، جامعة وهران، 2010 /2011م .

4/ نوة نوي، صراع الحكومة المؤقتة الجزائرية وقيادة الأركان العامة لجيش التحرير وآثره وآثره على الثورة (1958 /1962م)،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013م /2014م .

5/ عراب سليمان، زروالي حنان، الحكومة المؤقتة الجزائرية أزمة القيادة(1958-1962م)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة عباس لغرور، خنشلة، 2015/ 2016م .

6/ جعفر رتيبة، لجنة التنسيق والتنفيذ 1956- 1958 م، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر، 2013 /2014 م .

7/ سابق سهام، حمداوي دليلة، الثورة في عامها الرابع، معركة الجزائر 1957م، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإنسانية تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة عباس لغرور، خنشلة، 2016/ 2017م .

8/ وحيدة نعمي، الحكومة الجزائرية المؤقتة 1962/1958م دراسة تحليلية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012م.

9/ حكيمة شتوان، المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الثورة الجزائرية، جامعة الجزائر، 2001/2000م

10/ نظيرة شتوان، الثورة التحريرية 1954م 1962 الولاية الرابعة نموذجا، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان 2007 /2008م .

11/ كشرود فاتن، دور الدبلوماسية الجزائرية في الثورة التحريرية 1962/1954م، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015م .

المجلات:

1/ سعد الله عمر، الحكومة الجزائرية المؤقتة والقانون الدولي الإنساني، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، عدد 14، الجزائر، 2006م.

2/ غراس محمد العربي، قالت الجزائر كلمتها... نعم للثورة المسلحة، مجلة أول نوفمبر،المنظمة الوطنية للمجاهدين، العدد الثامن، الجزائر 1974م.

3/ المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م،ايفري مقر الصومام 13، 23 أوت 1956م، مجلة الرؤية، ، مطابع الجزائر، العدد الثالث، الجزائر.

4/ ذكريات ومآثر الذكرى الـ 39 لمجزرة ساقية سيدي يوسف، مجلة أول نوفمبر، المنظمة الوطنية للمجاهدين، العددان 151 – 152، الجزائر، 1997م.

الملخص:

يعتبر تأسيس الحكومة المؤقتة من أهم الأعمال التي قامت بها جبهة التحرير الوطني والتي عملت من خلال هذا التأسيس على تطوريها حيث ظهرت ثلاث تشكيلات فترأس فرحات عباس الأولى والثانية وبن يوسف بن خدة الثالثة واستطاعت أن تكسب التأييد من أكبر الدول فأجبرت بذلك ديغول في الدخول إلى طاولة المفاوضات لتبث للحكومات الأخرى بأنها تتحدث باسم الشعب الجزائري، وعلى اثر ذلك تم انعقاد مؤتمر طرابلس من 22 إلى 27 فيفري 1962م من خلال المجلس الوطني للثورة الجزائرية لدراسة نص اتفاقيات إيفيان لأجل المصادقة عليه .

الكلمات المفتاحية :

التطور، الحكومة المؤقتة، التأسيس، المفاوضات، مؤتمر طرابلس.

Résumé :

L’instauration du gouvernement intérimaire est considérée comme l’un des travaux les plus importants du Front de libération nationale, qui s’est attaché à le développer: trois groupes ont été formés, dirigés par Farhat Abbas et Yusuf bin Khaddah, le troisième ayant pu obtenir l’appui des plus grands pays, l’obligeant à s’inscrire à la table des négociations. Pour prouver aux autres gouvernements qu'ils parlent au nom du peuple algérien, la conférence de Tarbes s'est tenue du 22 * 27 * 2 * 1962 au Conseil national de la révolution algérienne afin d'étudier le texte des accords de ratification d'Evian.

Développement 'Gouvernement intérimaire' Établissement " négociations 'Conférence de Trabus.